الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الحادية والخمسون

اللجنة الأولى
الجلسة ٦
الخميس، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦،
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد الاكساندر سيتشو . . . . . (بيلاروس)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

بنود جدول الأعمال ٦٠ الى ٨١ (تابع)

المناقشة العامة بشأن جميع البنود المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

السيد بيردينيكوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): السيد الرئيس، إن تهانئ الاتحاد الروسي بمناسبة انتخابكم للمنصب الهام، منصب رئيس اللجنة الأولى، ليست مجرد إشادة تقليدية أو مجاملة. إننا نرحب بكم بوصفكم مسؤولا رفيع المستوى، ومهنيا له مكانة معترف بها، وممثلا لبيلاروس، وهي بلد تحتفظ روسيا معه بعلاقة وثيقة بشكل خاص ويسهم إسهاما كبيرا في الأمن الدولي ونزع السلاح. وإسهام بيلاروس تنوه به وبحق وفود عديدة في الدورة الراهنة للجمعية العامة.

وبوسعكم أن تعتمدوا على تعاون الوفد الروسي التام في الاضطلاع بمهمتكم الصعبة. ونحن مقتنعون بأن التفاعل الإيجابي بين الوفود وعمل مكتب اللجنة الأولى المنهجي سيساعدانكم على الاضطلاع بها بنجاح.

وعلى الرغم من أن البشرية تمر بوقت عصيب للغاية، فإن هناك تحولا حقيقيا من المجابهة بين التكتلات الى تعددية الأقطاب والتكافل الاقتصادي وإضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية. وعلى الرغم من أن هذا الاتجاه ليس اتجاها عالميا وأن الرحلة قد تكون أحيانا شاقة "على شارع نهر نيفا" حسب المثل الروسي، فإن التطورات الراهنة هامة بشكل خاص لعمل اللجنة الأولى المثمر في بناء إمكانيات الأمم المتحدة في ميدان تعدد الأطراف وتعزيز الأمن وتطوير عملية نزع السلاح تدريجيا.

ويجب أن يكون أحد المكونات البالغة الأهمية للاستراتيجية الراهنة وضع برنامج لنزع السلاح والأمن والاستقرار يتجه نحو القرن الحادي والعشرين. ونزع السلاح وعدم الانتشار النوويان يقومان بدور هام في تلك الاستراتيجية.

إننا راغبون في بذل جهود منتظمة ومستمرة، مع جميع الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية، لخفض

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الأسلحة النووية على الصعيد العالمي بهدف نهائي هو القضاء على هذا النوع من الأسلحة، ونحن راغبون في التعاون مع جميع الدول في تحقيق نزع السلاح العام الكامل تحت رقابة دولية صارمة وفعالة.

لقد كان إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية معلما تاريخيا. وإننا نتفق مع الأمين العام بشأن تقييمه للصك، ونحن مقتنعون، أولا، بأن هذه الوثيقة ستحرر البشرية الى الأبد من تهديد التفجيرات النووية في كل البيئات؛ وثانيا، بأنها تسهم إسهاما فعالا في تعزيز نظام عدم الانتشار النووي وتوفر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية طريقة لتنفيذ القرار ذي الصلة الذي اتخذه مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها؛ وثالثا، بأنها تفرض حظرا شاملا دون عتبة على جميع التفجيرات النووية وبأنها ستعوق بالتأكيد وعلى نحو فعال التحسين النوعي للأسلحة النووية؛ ورابعا، بأنها ستكون نقطة بداية ومحفزا فعالا لعملية المفاوضات بغية إجراء المزيد من التخفيضات للأسلحة النووية حتى يقضى عليها نهائيا.

ونلاحظ بارتياح أن أكثر من ١٢٠ دولة وقعت بالفعل على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونأمل أن توقع على المعاهدة جميع البلدان، بما في ذلك البلدان ذات القدرة على صنع الأسلحة النووية، التي يكتسي توقيعها أهمية كبرى، بخاصة في ضمان دخول المعاهدة حيز النفاذ وأن الانضمام العالمي الى المعاهدة سينجي البشرية الى الأبد من أي تفجير نووي.

ونتفق اتفاقا تاما مع وجهة النظر التي أعربت عنها وفود عديدة هنا في أنه مما لا يمكن التسامح بشأنه أن تُتناول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من منطق "كل شيء أو لا شيء".

وأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تتعلق، على وجه التحديد، بحظر شامل للتجارب النووية. وهي ليست اتفاقا لحظر تطوير وتحسين الأسلحة النووية، مما كان من شأنه أن يعطي المعاهدة نطاقا مختلفا وأن يتطلب نظام تحقق مختلفا. ولذلك ليس من الصحيح أن نتوقع من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن تقوم بعمل معاهدة أخرى لم تجر مفاوضات بشأنها.

وأود أن أسترعي انتباه الذين يعارضون المعاهدة الى أنها ستعزز موضوعيا التحول التدريجي الى نزع السلاح النووي على أساس متعدد الأطراف. والاقتراح الذي طرحه رئيس روسيا، بوريس يلتسن، بإبرام معاهدة بشأن الأمن والاستقرار النوويين بمشاركة جميع الدول النووية، يستهدف نفس الهدف. ونحن ندعو مرة أخرى الدول المعنية الى بدء تبادل في الآراء بشأن هذه المسألة.

ونود أيضا أن نذكر اللجنة باقتراحنا الرامي الى ضمان ألا تـُوزع الترسانات النووية إلا في أراضي الدول النووية المالكة للترسانات. ونؤيد مبادرة بيلاروس التي تتمشى مع هذا المبدأ ونتشاطر الرأي الذي أعرب عنه ممثل المكسيك بشأن أهمية تنفيذها بأسرع وقت ممكن. وفي هذا الصدد، لا بد لنا أن نذكر أن جميع الأسلحة النووية الموزوعة في أراضي أوكرانيا سحبت تماما هذا العام الى الاتحاد الروسي لتدميرها. ونلاحظ أيضا البيان الذي أدلي به هنا بأن سحبا مماثلا من بيلاروس سيكتمل في المستقبل القريب.

وروسيا تقدر تماما القرار الذي اتخذ بتوافق الآراء العام الماضي في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها بجعل المعاهدة دائمة. وهذا القرار، الى جانب إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، يدعم بقوة أسس الاستقرار والأمن الدوليين ويهيئ آفاقا أفضل لنا للتحرك بنجاح في مجال نزع السلاح.

وتؤمن روسيا بأن الوقت قد حان لبذل قصارى جهدنا لعقد اجتماع أول ناجح للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المقرر عقده عام ٢٠٠٠.

لقد أيدت روسيا بقوة، ولا تزال تؤيد، الأنشطة المثمرة التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ميداني عدم الانتشار وتطوير التعاون الدولي في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

وإذا أردنا أن نعزز نظام عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل فيجب أيضا أن نجد سبيلا موثوقا به لمنع الاتجار

غير المشروع بالمواد الإنشطارية. وأسهم مؤتمر قمة موسكو بشأن السلام والأمن في المجال النووي إسهاما كبيرا في حل هذه المشكلة. وينبغي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تشارك في تنفيذ اتفاقات مؤتمر قمة موسكو.

ويتعلق أحد هذه الاتفاقات بحظر إلقاء النفايات المشعة في البحار. ونحن على استعداد لتأييد مشروع قرار يعتمد بتوافق الآراء بشأن هذه القضية. ومن الطبيعي أن يشار في مشروع القرار هذا الى الدور الذي اضطلع به مؤتمر قمة موسكو في التوصل الى توافق آراء بشأن مضمون هذه المسألة.

ونحن موقنون من أن إمكانيات مؤتمر نزع السلاح التي أكدها بوضوح إعداد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يمكن وينبغي استخدامها على نحو مكثف من أجل اتخاذ المزيد من الخطوات العملية لتحقيق نزع السلاح.

ونرى أنه لو شرع مؤتمر نزع السلاح في مفاوضات شاملة بشأن إعداد اتفاقية متعددة الأطراف لحظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية وأجهزة التفجير النووي الأخرى، لاتسم ذلك بأهمية كبيرة.

ومن المعروف بصفة عامة أن روسيا أوقفت بالفعل انتاج اليورانيوم المستخدم في صناعة الأسلحة. وبحلول عام ١٩٩٨ سينفذ البرنامج الوطني لوقف انتاج البلوتونيوم الذي يستخدم في صناعة الأسلحة.

ونؤيد إدراج نزع السلاح النووي بوصفه بندا منفصلا في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. كما أننا على استعداد للنظر في إمكانية إنشاء أطر تنظيمية مختلفة لمناقشة هذه المسألة، بما في ذلك إنشاء لجنة مخصصة مناسبة للتفاوض بشأن حظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية وإمكانية النظر في المستقبل في النهج والشروط اللازمة لمحادثات نزع السلاح النووي ومراحلها ومواعيدها والمشاركين فيها وما الى ذلك.

ان تخفيض الأسلحة النووية عملية بالغة التعقيد ومتعددة الأبعاد ولا يمكننا أن ندعي أن بإمكاننا أن نرى كل ما تتضمنه هذه العملية بتفصيل دقيق أو أن في وسعنا وضع جدول زمني أو رسم إطار زمني للتنفيذ. وهذا يؤكد، في رأينا، ضرورة البدء في إجراء حوار واسع بشأن النطاق الشامل للمشاكل في هذا المجال، ومن المهم بصفة خاصة أن نحدد الشروط التي ينبغي الوفاء بها إذا أردنا أن نحقق التقدم في هذا الشأن.

وبصفة خاصة نفهم على نحو جلي أن الإمكانية الناشئة على سبيل المثال لوزع أسلحة نووية تعبوية وشبكات أسلحة تقليدية متطورة قرب حدودنا، في حالة توسيع منظمة حلف شمال الأطلسي الى الشرق، من شأنها أن تغير الحالة الاستراتيجية بأكملها، وتخلق ظروفا جديدة تدفعنا الى استعراض نهجنا بشأن الحد من الأسلحة ونزع السلاح.

ومعاهدة شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية بين الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابقة تتسم بأهمية خاصة في عملية نزع السلاح النووي، وهي عنصر أساسي للاستقرار الاستراتيجي وشرط لإجراء تخفيضات في الأسلحة الاستراتيجية الهجومية. وفي هذا الصدد نحيط علما مع الارتياح بأن روسيا والولايات المتحدة، بمشاركة أوكرانيا وبيلاروس وكازاخستان، تواصلان المفاوضات بشأن إعداد اتفاقات من شأنها الحد من القذائف المضادة للقذائف التسيارية الاستراتيجية وغير الاستراتيجية. وقد انتهت بنجاح المرحلة الأولى من هذه المفاوضات بشأن شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية ذات السرعة القليلة. وتجري حاليا المرحلة الثانية من المفاوضات بشأن الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية ذات السرعة العالية وغير الاستراتيجية. وحل هذه المشكلة سيكون إسهاما هاما في خلق الظروف اللازمة لإجراء تخفيضات أخرى من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية في ظل تعزيز الاستقرار الاستراتيجي والأمن الدولي.

ونحن مقتنعون بأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مختلف أنحاء العالم يعترف بها دوليا من شأنه أن يعزز السلم والأمن على الصعيدين العالمي والإقليمي وأن يسهم في تضييق المجال الجغرافي للاستعداد النووي ومن ثم يعزز نظام عدم الانتشار. ومن المهم ألا يؤدي إنشاء هذه المناطق بأي حال من الأحوال

الى انتهاك مبدأ الحرية الكاملة للملاحة المقبول بصفة عامة.

وفي استعداد الاتحاد الروسي للإسهام في جهود الدول الأفريقية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، قرر الاتحاد الروسي أن يوقع على البروتوكولين الأول والثاني للمعاهدة ذات الصلة الموقعة في القاهرة في ١١ نيسان/ابريل ١٩٩٦. ويسرنا أيضا أن نلاحظ أن جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية قد انضمت في هذا العام الى البروتوكولات ذات الصلة لمعاهدة راروتونغا. ونرى أن من المهم أن تكون المناطق القائمة مثالا طيبا للتوصل الى اتفاقات مماثلة للشرق الأوسط ولجنوب آسيا.

وبالنظر الى أهمية قرار مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥)، والبيانات التي أدلت بها الدول النووية الخمس عند اتخاذ هذا القرار، والحاجة التي أكدت في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها الى النظر في اتخاذ تدابير إضافية لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ضمانات بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها، فإننا نؤمن بأن هذه التدابير يمكن أن تؤدي الى صياغة صك دولي ملزم قانونا. ويبدو أن الوقت قد حان لإعادة إنشاء اللجنة المخصصة التي تتناول هذه المسألة في مؤتمر نزع السلاح.

وإذ اختتم هذا البيان بشأن موقفنا حيال المسائل النووية لا يسعني إلا أن أشير الى أن محكمة العدل الدولية في الفتوى التي أصدرتها في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ بشأن مسألة مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها والتي أشارت اليها وفود عديدة، لم تخلص الى أنه يوجد في القانون الدولي أي حظر للتهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها.

واتساقا مع موقفنا الداعم لتحديد الأسلحة ونزع السلاح والحظر النهائي لجميع أنواع أسلحة الدمار الشامل، فإننا نرى أنه ينبغي البدء في تطبيق أحكام التحديد والحظر ذات الصلة في وقت واحد مع خلق الظروف الموضوعية التي تحظى بالتأييد العام من جانب مجتمع الدول المعنية.

ولا نود أن نعرض بصورة مثيرة الحالة المتصلة باتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، على الرغم من أن ما حدث في أيلول/سبتمبر الماضي قد يؤثر بطبيعة الحال على النهج الذي تتخذه الهيئات التشريعية في بلدان أخرى إزاء التصديق على هذه الاتفاقية الهامة. ولا يمكننا أن نكتفي ببساطة بتوجيه النداءات للتصديق على الاتفاقية؛ يلزم بذل جهد حقيقي، بما في ذلك في مفاوضات لاهاي، لإزالة الشواغل المعروفة للدول بشأن جانب أو آخر من الاتفاقية. وفيما يتعلق بروسيا فإننا سنبذل قصارى جهدنا لحل المشاكل حتى يتسنى للجمعية الاتحادية أن تصدق على الاتفاقية.

وتؤيد روسيا المقترحات التي ترمي الى تعزيز نظام اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية (التكسينية) وتدمير تلك الأسلحة، وذلك عن طريق إنشاء آلية للتحقق. ونحن نؤيد تشجيع المفاوضات ذات الصلة.

في هذه الدورة شهدنا محاولات للتلاعب بالنتائج المتوازنة للمؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، وهو المؤتمر الذي نعرف أنه اعتمد بروتوكولا ثانيا معدلا بشأن الألغام. والواقع أن الاقتراحات الداعية إلى فرض حظر عاجل على الألغام، يقترن بتحديد مواعيد وهمية لاستكمال مفاوضات لم تبدأ بعد، لأشبه بمحاولة لإعادة النظر في هذه النتائج.

فما أسباب ذلك؟ وماذا تغير منذ ٣ أيار/مايو من هذه السنة، عندما توج المؤتمر أعماله في جنيف بتوافق الآراء؟ إننا على ثقة بأن القرارات لن تتخذ في الأجل الطويل إلا على أساس اتفاق عام، يراعي مواقف جميع البلدان والمناطق وشواغلها الأمنية المشروعة، لكي يتعزز الأمن والثقة عموما.

ونرى أن المجتمع الدولي يمكنه الآن زيادة مساعدته للدول عند إزالة الألغام، كجزء لا يتجزأ من التدابير المتعلقة بالتسوية فيما بعد الصراع، وكعنصر من عناصر المساعدات الإنسانية. وفي هذا السياق يتعين على الأمم

المتحدة أن تؤدي دورا هاما في تنسيق جهود الدول والمنظمات الإقليمية لتنفيذ برامج إزالة الألغام.

وإن مشكلة إزالة الألغام في مناطق الصراع ببلدان رابطة الدول المستقلة، لا سيما أبخازيا، تتسم بحدتها الشديدة وإلحاحها. وتتركز جهود الصندوق الاستئماني لجورجيا الذي أنشأه الأمين العام للأمم المتحدة عملا بقرار مجلس الأمن ٩٣٧ (١٩٩٤) على حل هذه المشكلة.

وترحب روسيا بنتيجة مؤتمر أيار/مايو الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا. وقد تم التوصل إلى حل مقبول بشأن المناطق الجانبية. وما يتعين عمله الآن هو استغلال مرونة الوثيقة المتفق عليها. ولقد عفا الدهر على نهج التكتلات التي تعبر عنه هذه المعاهدة. ومن الأمور الهامة تكييف هذه المعاهدة لحقائق الواقع الجديدة، السياسية والعسكرية. وهذا شرط أساسي لتعزيز سلامة معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا وزيادة كفاءة تلك المعاهدة في المستقبل. ولهذه الغاية، ينبغي التوصل إلى نتائج ملموسة لهذا المسعى في مؤتمر قمة لشبونة الذي تعقده منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ولدينا نهج مبدئي إزاء شفافية التسلح. فمنذ سنة ١٩٩٣، دأبنا على تقديم بيانات إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. وفيما يختص بالمعلومات المتعلقة بالممتلكات والمشتريات العسكرية عن طريق الانتاج الوطني، نعتقد أن هذا الأمر يتطلب مزيدا من العمل لا سيما في نطاق فريق الأمم المتحدة للخبراء الحكوميين المعني بمواصلة تطوير السجل، المقرر أن يجتمع في ١٩٩٧.

ونحن ندرس مسألة الدعوة إلى عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح. ومن شأن ذلك أن توافق آراء بشأن القضايا التي سيجري تناولها في هذه الدورة، وبشأن الإطار اللازم للقرارات الواقعية المتعين اتخاذها بشأن المسألتين كلتيهما، وبشأن تواريخ انعقاد تلك الدورة. وبوسع هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، معالجة هذه المشكلات.

وختاما، أود أن أذكر بأن روسيا قد اقترحت الدعوة إلى عقد مؤتمر سلام ثالث في عام ١٩٩٩. ويبدو أن الوقت قد حان لإجراء مناقشة عملية بشأن هذه المبادرة.

السيدة أريستانييكوفا (كازاخستان) (ترجمة شفوية عن الروسية): في البداية، أهنئكم سيدي، بالنيابة عن وفد جمهورية كازاخستان، على انتخابكم لمنصب رئيس اللجنة الأولى الهام، وأهنئ أيضا بقية أعضاء المكتب. وإنني واثقة من أننا سنتمكن، في ظل توجيهكم السديد، من التوصل إلى قرارات مقبولة بشأن القضايا الهامة المطروحة على اللجنة.

ولقد أولى وفدنا على الدوام أكبر قدر من الاهتمام للمشكلات ذات الخطورة الجمة التي تناقش في اللجنة الأولى. وأود أن أؤكد لكم أن بوسعكم التعويل على تعاون وفدي التام.

إن الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة تنعقد في وقت شديد الأهمية. إذ أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية مفتوحة الآن للتوقيع. وبصدد هذا الحدث التاريخي حقا، أدلى السيد نزار بابييف، رئيس جمهورية كازاخستان، ببيان خاص عمم بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البندين ٦٦ و ٧١ من جدول الأعمال. وفي هذا البيان أكد السيد نزار بابييف أن:

> "... معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تعتبر نتاج تحولات إيجابية شهدتها الساحة الدولية على مدى السنوات القليلة الماضية. وفي هذا الصدد. تشيد كازاخستان بالجهود الجبارة التي بذلتها دول كثيرة في سبيل هذه المعاهدة. ومن دواعي اعتزازنا وفخرنا أن بلدنا قد ساهم في إعداد هذه المعاهدة التي تعتبر من أهم اتفاقيات هذا القرن". (A/C.1/51/5، ص ٢)

وقبل خمس سنوات، قامت كازاخستان باختيار تاريخي، حسبما جاء في البيان، عندما أنهت التفجيرات التجريبية لأخطر الأسلحة على الإطلاق في تاريخ البشرية. فقد اتخذ رئيس دولتنا قرارا غير مسبوق يقضي بإغلاق منطقة سيميبلاتنسك للتجارب النووية. وكازاخستان بوصفها طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تلتزم بأحكامها التزاما دقيقا ودأبت دائما على انتهاج

سياسة عدم الانتشار بالنسبة للأشكال الأخرى من أسلحة الدمار الشامل.

ومؤخرا شهدت أراضي كازاخستان تدمير آخر مرافق إطلاق القذائف النووية. فلم تعد هناك أسلحة نووية في إقليمنا، رغم أننا كنا حتى وقت قريب نحتل المرتبة الرابعة في العالم في هذا المجال. وهذه ليست عملية هينة، ولكن كازاخستان استفادت من التعاون الدولي. واليوم توجد في جدول أعمال المجتمع الدولي مسائل عديدة إذا حلت ستقربنا من عالم خال من الأسلحة النووية. وهذه المسائل تشمل التحقق من تنفيذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وفرض حظر على انتاج المواد الانشطارية للأغراض العسكرية، والاتجار غير المشروع بالمواد النووية.

ولقد أيدت كازاخستان دائما جهود الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا المجال. وعلى سبيل المثال، فإن كازاخستان، بعد أن أغلقت منطقة التجارب النووية، دمرت أيضا هياكلها الأساسية النووية ووقعت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتواصل جهودها لتنفيذ أحكام المعاهدة. وقد أدلى رئيس دولتنا ببيان في دورة مؤتمر نزع السلاح بشأن نظام الرصد الدولي في كازاخستان.

وإذ تلاحظ كازاخستان الأهمية الكبرى لفتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فإنها لا يسعها إلا أن تؤكد أن إجراء التجارب النووية أمر ينتمي إلى الماضي وحده. إذ أن الضرر الذي الحقته التجارب بالناس والبيئة لا يزال من المتعين تقديره. ومن المعروف جيدا أنه على مدى أكثر من ٤٠ سنة أجريت في كازاخستان ٤٥٩ تجربة نووية، من بينها ١١٣ تجربة في الغلاف الجوي. وقد تعرض أكثر من نصف مليون شخص في كازاخستان للنشاط الإشعاعي. ومن الواضح أنه يجب بذل جهود هائلة لإزالة الآثار المترتبة على إجراء التجارب النووية في بلدنا. ونحن نعتقد أن كازاخستان محقة في الاعتماد على المساعدة من جانب المجتمع الدولي، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية.

وتقدر كازاخستان العمل الذي أنجزه مؤتمر نزع السلاح فيما يتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ومراعاة لأهمية ذلك المؤتمر، فإننا نرحب بالقرار بتوسيع عضويته، ونأمل في أن يقبل المؤتمر الدول التي أعربت عن رغبتها في المشاركة في أعمال تلك الهيئة التي لها كل اعتبار.

وكان تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من أبرز أحداث العام الماضي في مجال توطيد نظام عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. وهناك حاجة واضحة في نفس الوقت إلى اتخاذ هذا النجاح ركيزة للبناء والانطلاق صوب تحقيق الهدف السامي لنزع السلاح النووي الكامل. وسوف تكون الدورة الأولى للجنة التحضيرية التي ستعقد في العام القادم للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار هامة جدا. ويجب القيام بعمل كثير فيما يتعلق بإنشاء الآليات اللازمة للتنفيذ الفعال للمعاهدة. ومن الطبيعي أنه يتعين إيلاء اهتمام جاد للغاية لهذا العمل.

وتتجلى مشاركة كازاخستان في عملية عدم الانتشار العالمية فيما نقوم به من عمل لإنشاء آليات وطنية. فقد اعتمدنا في هذا العام قانونا يتعلق بعمليات الرصد التي يقوم بها الخبراء والتي نعتبرها مساهمة في الجهد العام الذي يرمي إلى درء انتشار أسلحة الدمار الشامل. وهذا مجال هام كما نسعى إلى تبسيط أنشطتنا الوطنية من أجل التنفيذ الفعال للصكوك الحالية في مجال عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. وتقوم كازاخستان حاليا باتخاذ الخطوات الضرورية لاستكمال عملها فيما يتعلق باتفاقيتي الأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية.

ويسر وفد بلدي أن يرى التقدم التدريجي المحرز في مجال رصد وتخفيض الأسلحة التقليدية بما في ذلك الأسلحة المفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. وفي رأينا أن العمل الجاري لحظر استخدام الألغام المضادة للأفراد ينبغي أن يستمر؛ وينبغي إيلاء أولوية عالية لهذه القضية. وتبين حالة عدم الاستقرار السائدة في بقاع كثيرة من العالم أن رصد انتشار الأسلحة التقليدية ينبغي تعزيزه بوصفه أداة هامة لضمان الأمن الإقليمي. وفي هذا الصدد، نعتبر سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية عنصرا هاما جدا لعملية الرصد تلك. وتدعم كازاخستان هذا السجل، وهي تقوم بتزويده بالمعلومات الضرورية منذ عام ١٩٩٢.

إن كازاخستان، بوصفها دولة أوروبية وآسيوية في نفس الوقت، تعلق أهمية خاصة على مسائل الأمن الإقليمي ودون الإقليمي في أوروبا وفي آسيا. ونحن

نلاحظ التقدم الهام الذي تم إحرازه في عدد من مناطق أوروبا وآسيا - ومثال ذلك التطوير الإيجابي للمعاهدة الخاصة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا، وتوقيع اتفاق شنغهاي التاريخي من جانب كازاخستان وقيرغيزستان والاتحاد الروسي وطاجيكستان وجمهورية الصين الشعبية بشأن تدابير بناء الثقة في المجال العسكري ومسائل تتعلق بالحدود. ومن الواضح أنه ما زال هناك الكثير من العمل الذي ينبغي القيام به في مجال تنمية وتوطيد الأمن والتعاون على الصعيد الإقليمي وخصوصا في آسيا.

ونلاحظ في هذا الصدد أنه يمكن تقديم مساهمة حقيقية في هذا المجال تتمثل في الدعوة إلى عقد مؤتمر يعني باتخاذ تدابير للتعاضد وبناء الثقة في آسيا، كما اقترح الرئيس نزار باييف في بيانه الذي ألقاه في الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة. وشهد شهر شباط/فبراير ١٩٩٦ حدثا هاما في الاتجاه المؤدي إلى بلوغ هذا الهدف عندما عقد اجتماع لنواب رؤساء الإدارات المعنية بالسياسة الخارجية في أكثر من ٢٤ دولة آسيوية بغية وضع الوثائق الأساسية لمثل هذا المؤتمر. ونحن ممتنون للدعم الذي قدمته دول آسيا وقارات أخرى من أجل عقد ذلك المؤتمر المعني بالتعاضد وتدابير بناء الثقة في آسيا.

وأدت نتائج الجهود المستمرة التي بذلتها بلدان كثيرة لصياغة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وفتح باب التوقيع عليها إلى تهيئة جو موات لعمل اللجنة الأولى في الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة. وفي العمل من أجل تحقيق الأهداف السامية للأمم المتحدة في مجال نزع السلاح وصون الأمن الدولي، يستطيع زملائي في اللجنة الأولى أن يعولوا، كما كان الحال في الماضي، على التعاون البناء من وفد كازاخستان.

السيد فوسترفول (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود في البداية أن أهنئكم، السيد الرئيس، وبقية أعضاء المكتب على انتخابكم لمناصبكم الهامة في هذه اللجنة.

وقبل أن أتناول بعض القضايا المدرجة في جدول أعمالنا، اسمحوا لي أن أدلي ببعض الملاحظات حول العلاقة بين الهدفين اللذين يمثلان أهم تحد يواجهنا وهما تحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي من ناحية، والجهود الرامية إلى منع انتشار مثل هذه الأسلحة من ناحية أخرى. وفي رأي حكومة بلدي أن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي يجب ألا ينظر إليهما كعمليتين منفصلتين. فلكي تنجح جهودنا في مجال منع الانتشار لا بد من البرهنة على أنه أحرز المزيد من التقدم الملموس صوب تقليل الأهمية السياسية والاستراتيجية للأسلحة النووية. وهذا يعني ضمنا التنفيذ الكامل لاتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح القائمة وكذلك إبداء استعداد سياسي للتفكير في المزيد من الخطوات. وقد أحاطت الحكومة النرويجية علما مع الاهتمام بتقرير لجنة كانبيرا، وهي تعتبر مقترحاتها وتوصياتها ذات قيمة كبيرة في تخطيط المسار إلى المستقبل.

وأود أن أؤكد أيضا أننا لا ندعو، بتوضيح العلاقة المتبادلة بين تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، إلى جعل التقدم في أحد المجالين رهنا بحدوث تطورات إيجابية في المجال الآخر. فهذا النهج من شأنه أن يؤدي إلى مجابهة عقيمة وبدلا من ذلك، ينبغي لنا أن نقيم صلة إيجابية بينهما. إن إحراز المزيد من التقدم نحو نزع السلاح النوي سيعزز فهم الأهمية المتناقصة للأسلحة النووية كأدوات للسياسة الوطنية. وبذلك يقلل الحافز إلى حيازة هذه الأسلحة. أو كما قال ممثل الولايات المتحدة في بيانه البناء أمس:

"يجب أن يستمر انكماش الترسانات النووية في العالم" (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والخمسون، اللجنة الأولى، الجلسة الخامسة).

وثانيا، ينبغي أن يشمل جدول الأعمال الدولي لنزع السلاح ما أسميه بإدارة نزع السلاح - وأعني بذلك المشاكل المتصلة بتنفيذ عمليات نزع السلاح النووي والكيميائي، بما في ذلك التناول الآمن والسليم بيئيا للمواد التي تستخلص من الأسلحة النووية والكيميائية التي يتقرر تدميرها. وهذه قضايا جديدة تتسم بتعقد شديد وسوف تشكل تحديا متزايدا في السنوات القادمة يتطلب بذل المزيد من الجهد الدولي المتضافر والموطد. وستواصل النرويج تقديم إسهامها النشط في هذا المجال الهام.

وللمرة الأولى منذ أن دخل الجنس البشري العصر النووي لدينا الآن معاهدة تحظر جميع تفجيرات التجارب

النووية. إن اعتماد الجمعية العامة في وقت مبكر من خريف هذا العام لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية علامة بارزة في ميدان عدم الانتشار ونزع السلاح النووي، وتمثل هذه المعاهدة خطوة كبرى نحو إنهاء سباق التسلح النووي. إن هذه المعاهدة، بحظرها جميع التجارب النووية، إنما تزيل خطرا كان يهدد الصحة البشرية والبيئة، وكان مبعث قلق شديد لدى حكومة بلدي طوال معظم نصف القرن المنصرم.

وستسهل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تعزيز تنفيذ مبادئ وأهداف عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي التي اعتمدها مؤتمر استعراض وتمديد تلك المعاهدة في العام الماضي. وتحث النرويج جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، التي لم توقع المعاهدة على أن تفعل ذلك وأن تقوم بإجراءات التصديق اللازمة لجعل المعاهدة تدخل حيز النفاذ في أسرع وقت ممكن.

والآن بعد إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ترى حكومتي أن جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية ينبغي أن تدمّر ما لديها من مرافق للتجارب النووية كعاقبة منطقية لذلك الاتفاق الشامل. لقد تعهدت الحكومة الفرنسية بإغلاق موقعها للتجارب في جزيرة موروروا المرجانية، في المحيط الهادئ. ونحن نرحب بهذا القرار، وينبغي أن تقوم الدول النووية الأخرى بتنفيذ تدابير مماثلة.

ولأننا نرى أن التحقق والرصد عنصران لا غنى عنهما لجعل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية نافذة فعلا، شاركت النرويج لعدة سنوات مشاركة نشطة في فريق الخبراء العلميين في جنيف، وفي تخطيط وتنفيذ الاختبار التقني الثالث للفريق. وسنواصل مشاركتنا في العمل نحو إنشاء النظام الدولي الفعال للتحقق، اللازم لجعل المعاهدة موثوقا بها. وستواصل النرويج إسداء المساعدة في سبيل تحقيق مشاركة جغرافية واسعة في الاختبار التقني الثالث، وبذلك يوضع الأساس اللازم للمشاركة المنشودة في نظام الرصد الدولي.

وفي سبيل تسهيل الإنشاء السريع للجنة التحضيرية لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ولكفالة أن تكون منظمة المعاهدة جاهزة للعمل بمجرد بدء نفاذ المعاهدة، فالنرويج مستعدة أن تقدم ما يلزم من الخبرة التقنية ومن الدعم المالي.

أما معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فهي ذات أهمية رئيسية في عملية نزع السلاح النووي. كما أن عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار المعززة ستلعب دورا رئيسيا في الأعمال التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي القادم، في سنة ٢٠٠٠. وخلال تلك العملية ستتاح للدول الحائزة للأسلحة النووية الفرصة لأن تساهم مساهمة كبيرة. ونحن نعتقد أن الكف عن التحسين النوعي لترسانات الأسلحة النووية وإجراء تخفيضات شاملة جديدة، سيؤديان إلى تعزيز نظام عدم الانتشار.

إن الاتفاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي حول نزع السلاح النووي وتحديد التسلح جعلت من المستطاع تخفيض عدد الأسلحة النووية تخفيضا هائلا. ومن المهم كفالة استمرار عملية نزع السلاح الاستراتيجية، بطريقة منتظمة وخاضعة للرقابة. إن تخفيضات ترسانات الأسلحة النووية التي يقضي بها اتفاق معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها توحي بمزيد من الثقة برغبة الدول النووية الكبيرة في تخفيض مخزونها من تلك الأسلحة. وتشجع النرويج التحضيرات الجارية للمفاوضات بشأن إجراء تخفيضات استراتيجية تفوق التخفيضات التي قضت بها هذه المعاهدة، وتدعو النرويج إلى البدء مبكرا بتلك المفاوضات، على أن تشمل، حسب مقتضى الحال، الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية أيضا.

ومن المهم أن تعزز عملية نزع السلاح، الرقابة على كل البلوتونيوم واليورانيوم الشديد الإثراء. ونأمل أن يبدأ مؤتمر نزع السلاح مفاوضات حول اتفاق يحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة، في أقرب موعد ممكن في ١٩٩٧. إن إبرام اتفاق وقف الانتاج هام للتقليل من سهولة توفر المواد الانشطارية التي يمكن استعمالها في المتفجرات النووية، فيكون بذلك تدبيرا هاما في جهودنا لمنع الانتشار.

إن مخزون المواد الانشطارية الموجود تحت يد الدول الحائزة للأسلحة النووية لا يخضع في الوقت الحاضر لرقابة دولية. فينبغي أن تعمل الدول الحائزة للأسلحة النووية على تحقيق مزيد من الشفافية فيما

يتعلق بمخزونها من المواد الانشطارية الصالحة لإنتاج الأسلحة وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية، كخطوة أولى، أن تقدم، على أساس طوعي، معلومات عن مخزونها من البلوتونيوم ومن اليورانيوم الشديد الإثراء. ويمكن أن تكون هناك خطوة ثانية تتمثل في الاتفاق على بعض التدابير التعاونية لتوضيح وتأييد البيانات الصادرة من طرف واحد. ويمكن أن تجري عملية زيادة الشفافية في موازاة المفاوضات بشأن إبرام اتفاق الوقف، وأن تسهل تلك المفاوضات.

ونؤمن أيضا بأن الدول الحائزة للأسلحة النووية ينبغي أن تظهر مزيدا من الوضوح بشأن ترساناتها من الأسلحة النووية، بتوفير المعلومات عن حجم تلك الترسانات وعن مكوناتها. إن هذه المسألة هامة بصفة خاصة في المرحلة الجارية، عقب مد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى. وبذلك يمكن أن يلعب مزيد من الوضوح بشأن ترسانات الأسلحة النووية، دورا هاما كتدبير لبناء الثقة.

ومن المتوقع أن يبدأ في النصف الأول من ١٩٩٧ نفاذ معاهدة متعددة الأطراف تعد معلما تاريخيا على طريق نزع السلاح، هي اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. لقد وقّعت على هذه الاتفاقية ١٦٠ دولة، وصدقت عليها حتى الآن ٦٤ دولة. ويشهد ذلك على المساندة الدولية الواسعة التي تتمتع بها الاتفاقية. وعلى الرغم من أننا نرحب بأن هذه الاتفاقية أوشكت أن تصبح نافذة، فمن دواعي القلق أن الدولتين الوحيدتين اللتين أعلنتا حيازتهما للأسلحة الكيميائية، وهما الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، لم تصدقا عليها بعد. ولذا فنحن نناشد هاتين الدولتين، على وجه التحديد، أن تقوما بالتصديق دون مزيد من التأخير.

ولقد بذل خلال السنوات الثلاث الماضية جهد كبير لإنشاء نظام للتحقق في سبيل تعزيز اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية (التكسينية)، وتدمير تلك الأسلحة. إن الأخذ بتدابير للتحقق تشمل تحريات في الموقع، سيحسن بلا شك مقدرتنا على حماية شعوبنا ممن قد يستعملون الأمراض كسلاح للحرب. وهناك حاجة إلى مواصلة تلك الجهود في سبيل وضع بروتوكول للتحقق والتوصية به، في موعد لا يتأخر عن ١٩٩٨. ونأمل أن يعطي المؤتمر الاستعراضي القادم لأطراف اتفاقية الأسلحة البيولوجية، الذي يعقد في موعد لاحق من هذا العام قوة الدفع اللازمة لبلوغ تلك الغاية.

إن زيادة الشفافية في الشؤون العسكرية، والتعزيز المنتظم للثقة بين الدول، عنصران أساسيان في سبيل إيجاد مجتمع عالمي أكثر استقرارا وازدهارا وأفضل حكما. وتكديس الأسلحة التقليدية لا يمكن إلا أن يولد الريبة المتبادلة. وسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية يؤدي وظيفة هامة في زيادة الثقة الدولية بقدر ما تساند الدول الأعضاء في الأمم المتحدة السجل مساندة كاملة. وينبغي أن توجه جهودنا المقبلة على مسلكين: زيادة مشاركة الدول الأعضاء، وتوسيع نطاق المعلومات التي تقدم بقصد توفير كل البيانات ذات الصلة.

ويمكن أن تلعب الأمم المتحدة دورا هاما أيضا فيما يتعلق بالتدابير العملية لنزع السلاح في المناطق التي عانت من الصراعات. وتلك التدابير يمكن أن تشمل جمع الأسلحة الصغيرة والخفيفة والتخلص منها، وتسريح المحاربين السابقين وإعادة اندماجهم في المجتمع ونزع الألغام. ومن شأن ذلك أن يعزز السلم والأمن وأن يحول دون نشوب الصراعات من جديد.

وأود أيضا أن أشير بإيجاز إلى مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلم ونزع السلاح في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. إن حكومتي تعتقد أن هذه المراكز تواصل القيام بنشاطات مفيدة وستستمر النرويج في مساندتها، كما فعلنا في الماضي.

إن الألغام البرية المضادة للأفراد هي من أشد الأسلحة الفتاكة المستعملة على نطاق واسع في الحروب. وهي تستمر تنشر الرعب طيلة سنوات، بل عقود، بعد أن تكون العمليات الحربية قد انتهت. وينبغي أن نعترف جميعا بأن الفائدة العسكرية للألغام البرية المضادة للأفراد تنتفي بالمقارنة بما تكلفه من خسائر بشرية واجتماعية - اقتصادية. وإن نتيجة المؤتمر الاستعراضي للاتفاقية الخاصة بأسلحة تقليدية معينة، الذي عقد في

وقت سابق من هذا العام، قصرت كثيرا عن الارتقاء إلى مستوى توقعاتنا. فالبروتوكول الثاني المعدل بشأن الألغام والفخاخ المتفجرة لا يحظر الألغام المضادة للأفراد ولا يذهب، في مجال الحماية المؤقتة للمدنيين، إلى الحد الذي كنا نرجوه ويرجوه معنا الكثيرون غيرنا. إن ذلك مخيب للآمال، غير أننا نرحب بالبروتوكول المعدل بوصفه خطوة أولى هامة على الطريق نحو حظر عالمي ملزم قانونا، ونحث جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على الانضمام إلى الاتفاقية.

وبحلول تشرين الأول/أكتوبر من العام الحالي، كانت جميع الألغام المضادة للأفراد الموجودة في المخزونات العسكرية النرويجية قد أزيلت ودمرت. وأصبحت النرويج حاليا، بعد قيامها بهذا البرنامج المستفيض للتخلص التدريجي من الألغام وتدميرها، بلدا خاليا من الألغام المضادة للأفراد. وإننا نأمل بأن يساعد هذا الوضع الجهود الدولية الجارية لحظر تلك الأسلحة. ونحن نشعر بالتشجيع لأن عددا متزايدا من البلدان يدعو في الوقت الحالي لفرض حظر كامل على الألغام البرية المضادة للأفراد. ومن رأينا أن عملية أوتاوا تحسن من فرصة التوصل إلى معاهدة تحظر جميع إنتاج ونقل وتخزين واستعمال الألغام البرية المضادة للأفراد. والنرويج على استعداد للانضمام إلى كندا وبلدان أخرى في التفاوض على تلك المعاهدة لكي تكون جاهزة للتوقيع عليها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧.

وإننا نأسف لعدم قيام المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية حظر وتقييد استعمال أسلحة تقليدية معيَّنة بتزويد البروتوكول الثاني الخاص بالألغام البرية بآلية فعالة للتحقق. وإننا ندعو الأمين العام إلى أن ينشئ سجلا دوليا للمعلومات عن مخزونات جميع أنواع الألغام البرية المضادة للأفراد، علاوة على معلومات عن منتجي الألغام البرية المضادة للأفراد من الأنواع التي يحظرها البروتوكول الثاني المعدل الملحق بالاتفاقية، كتدبير للشفافية وبناء الثقة مكمل لهذا البروتوكول. وينبغي تشجيع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على توفير معلومات عن مخزوناتها من الألغام البرية المضادة للأفراد وعلى تقديمها إلى الأمين العام. وعلاوة على ذلك، ينبغي دعوة الحكومات وموظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المنخرطة في مشاريع مأذون بها لإزالة الألغام إلى جمع وتقديم المعلومات الوثيقة الصلة عن المنتجين الذين يصنعون ألغاما مضادة للأفراد محظورة. ويمكن لهذه المعلومات أن تكون جزءا لا يتجزأ من سياسة تستهدف منع الدول من استعمال ألغام مضادة للأفراد من الأنواع التي يحظرها البروتوكول الثاني المعدل الخاص بالألغام البرية، أو ردعها عن هذا الاستعمال وذلك بزيادة احتمالات كشف هذا الاستعمال في مراحل أبكر.

وفيما يتعلق بالبنود الأخرى المدرجة في جدول الأعمال المعروض على اللجنة، أود الإشارة إلى البيان الذي ألقاه ممثل أيرلندا في الجلسة الثالثة بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والذي ضمت النرويج صوتها إليه.

السيد مرا (ميانمار) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي بأن أبدا بتوجيه التهنئة إليكم ياسيادة الرئيس على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى بالإجماع. كما أتوجه بتهانئي الحارة إلى أعضاء مكتب اللجنة الآخرين.

لقد أوجدت نهاية الحرب الباردة مناخا سياسيا إيجابيا مواتيا للحد من الأسلحة ونزع السلاح. وينبغي لنا أن نغتنم هذه الفرصة المتفتحة أمامنا لكي نتوصل إلى اتفاقات موضوعية في هذا المجال. ويستلزم هذا المناخ السياسي الدولي الجديد اتباع نهوج جديدة في التصدي لقضايا نزع السلاح ومراجعة المفاهيم والمذاهب الاستراتيجية القديمة التي تخلفت عن فترة الحرب الباردة.

وما من شك في أن هناك حاجة إلى قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية بمراجعة نظرياتها وسياساتها النووية وتنقيحها. وفي رأينا أن الدول الحائزة للأسلحة النووية بعد أن خلفنا الحرب الباردة والمواجهة ما بين الشرق والغرب وراء ظهورنا، لم تعد في حاجة إلى الاعتماد على الأسلحة النووية في الدفاع عن مصالحها الأمنية الحيوية. وفي الحقيقة، لم تستعمل الأسلحة النووية أبدا منذ الهجومين المأساويين بقنبلتين ذريتين على هيروشيما وناغازاكي في آب/أغسطس ١٩٤٥.

وفي عالمنا المعاصر، لم يعد بمقدور الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تستعمل الأسلحة النووية. لذلك يجب التخلص منها وتجريم استعمالها. وفي هذا السياق، نرحب بفتوى محكمة العدل الدولية المؤرخة ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦.

لقد أفتت المحكمة بأن التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها يتعارض بصفة عامة مع قواعد القانون الدولي الساري في النزاع المسلح، وبخاصة مع مبادئ وقواعد القانون الإنساني. وفضلا عن ذلك، كررت المحكمة بالإجماع أيضا تأكيد الموقف القانوني الذي يقضي بأن هناك التزاما بالدخول بنية حسنة في مفاوضات تؤدي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة وباختتام هذه المفاوضات. إن هذه الفتوى التاريخية للمحكمة تحرم استعمال الأسلحة النووية. ورغم أن فتوى المحكمة ليست ملزمة قانونيا، فمن المؤكد أنها ستكون مفيدة في بلورة الأحكام القانونية العرفية في الوقت المناسب بشأن عدم استعمال الأسلحة النووية. كما أنها تعزز حججنا وأسسنا المنطقية المعنوية والقانونية المحبذة لنزع السلاح النووي بغية التخلص التام من الأسلحة النووية في إطار محدد زمنيا.

ورأينا الذي تشاركنا فيه الغالبية الساحقة من البلدان غير المنحازة، هو أن التدابير والاتفاقات التالية ضرورية لتخفيض التهديد النووي بالتدريج وإنجاز هدف نزع السلاح النووي: تنفيذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ إبرام معاهدة تحظر المواد الانشطارية؛ وضع صك قانوني دولي أو صكوك قانونية دولية بشأن الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية وبشأن الجوانب الأخرى من حظر استخدام الأسلحة النووية؛ صياغة معاهدة أو معاهدات دولية بشأن تخفيض التهديد النووي بالتدريج؛ وضع برنامج مرحلي من التخفيضات العميقة التدريجية والمتوازنة للأسلحة النووية ابتغاء الإزالة الكاملة لهذه الأسلحة في إطار محدد زمنيا.

وإننا نرحب بإقرار الجمعية العامة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. ورغم أن مؤتمر نزع السلاح لم يستطع أن يصدق على المعاهدة، فإنها إنجاز هام حققه المؤتمر. حقا إنها ليست كاملة ولكنها أفضل ما يمكن أن يتوصل إليه المؤتمر، بالنظر إلى الحالة السائدة. فقيام جميع الدول بإنهاء التفجيرات النووية التجريبية في جميع البيئات وإلى الأبد خطوة ضرورية لمنع التحسين والتطوير النوعيين للأسلحة النووية وزيادة انتشارها. وذلك، جنبا إلى جنب مع التدابير المذكورة آنفا، يسهم في نزع السلاح النووي بما يفضي في نهاية الأمر إلى إزالة الأسلحة النووية. بيد أنني أود التشديد هنا على أن من الأهمية البالغة أن تدخل هذه المعاهدة حيز النفاذ عاجلا، وأن تجتذب إليها امتثالا شاملا من الدول الأعضاء.

ولقد حان الوقت للتفاوض على صك قانوني دولي، وإبرامه، يوفر ضمانات أمنية من الدول الحائزة للأسلحة النووية بألا تستخدم أو تهدد بأن تستخدم الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. إننا نحث على مواصلة القيام بمزيد من الجهود في الاجتماعات التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفي مؤتمر نزع السلاح في ١٩٩٧ بغية التوصل إلى نتائج ملموسة بشأن هذه القضية الهامة.

وقد قدمت ميانمار في الدورة الخمسين للجمعية العامة مشروع قرار بشأن نزع السلاح النووي، بالنيابة عن ٣٢ دولة أخرى شاركت في تقديمه وبتأييد من الغالبية الساحقة من بلدان عدم الانحياز. والحقيقة أن هذا المشروع قدم بمقتضى المقرر الوارد في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة الحادي عشر لبلدان عدم الانحياز. وقد اعتمدت الجمعية العامة المشروع بتأييد ساحق من ١٠٦ أصوات.

وإن القرار ٥٠/٧٠ عين أول قرار للجمعية العامة يدعو إلى بدء مفاوضات متعددة الأطراف في مؤتمر نزع السلاح بشأن برنامج مرحلي لإجراء تخفيضات عميقة تدريجية ومتوازنة في الأسلحة النووية تؤدي إلى القضاء النهائي على الأسلحة النووية في إطار محدد زمنيا. وأهمية هذا القرار ليست بحاجة إلى تأكيد. ووفقا لذلك، مما هو مأمول فيه أن توافق الجمعية العامة مرة أخرى في دورتها الحادية والخمسين على قرار متابعة للقرار ٥٠/٧٠ عين بشأن نزع السلاح النووي بتأييد أغلبية ساحقة من الدول الأعضاء.

هناك مسألة أخرى يجب تناولها على سبيل الأولوية هي مسألة حظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو أجهزة التفجير النووية الأخرى. ونحن نحث مؤتمر نزع السلاح على بدء مفاوضات موضوعية بشأن هذا الموضوع عند بداية دورته لعام ١٩٩٧.

إن تحديد الأسلحة التقليدية لا بد من تناوله أيضا في مساعينا من أجل نزع السلاح. ومسألة تحديد الأسلحة

التقليدية معقدة للغاية. وهناك اختلاف كبير بين طبيعة الأسلحة النووية والأسلحة التقليدية. وهذا يستدعي اعتماد نهج مختلف إزاء تحديد الأسلحة التقليدية. وفي حالة تحديد الأسلحة التقليدية، ينبغي أن نتعرف بدقة على المشاكل المحددة ونتناولها. ولذلك من الأهمية البالغة أولا أن نعرف بالتحديد أية مسألة قبل إدراجها في جدول أعمالنا لمفاوضات نزع السلاح. ويرى وفد بلدي أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية واستخدامها غير المشروع مشكلتان ملحتان يلزم تناولهما في مجال تحديد الأسلحة التقليدية.

وإذ أنتقل الآن إلى أنشطة تعزيز نزع السلاح في منطقتنا، أود أن أثني على مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ لقيامه بعمل ممتاز في العام الماضي في تنظيم مؤتمرات وحلقات دراسة إقليمية بشأن مختلف مسائل نزع السلاح. وهذه المؤتمرات والحلقات الدراسية الإقليمية توفر لنا فرصة للاشتراك في مناقشات متعمقة بشأن مسائل الأمن ونزع السلاح الراهنة في منطقتنا، وللإسهام بآرائنا في المسائل المتعلقة بنزع السلاح العالمي من منظورنا الوطني والإقليمي. ونحن نوصي بضرورة أن يواصل مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ أنشطته المفيدة بل أن يزيد هذه الأنشطة حيثما كان ذلك ممكنا.

إننا نقف على عتبة الألفية الثالثة. ويجب أن نبذل قصارى جهدنا لحل مسائل نزع السلاح التي أبرزتها بنهج جديدة وعزم جديد كما تتطلب دقائق عصرنا. وبالنسبة لوفد بلدي، وكذلك بالنسبة لوفود معظم البلدان الأخرى الأعضاء في حركة عدم الانحياز، يمثل نزع السلاح النووي الأولوية القصوى على جدول أعمالنا لنزع السلاح مستقبلا. وإن رؤيتنا تتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية. فلنضاعف جهودنا من أجل التحقيق المبكر لهذه الرؤية.

السيد أسيماه (أوغندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أولا وقبل كل شيء بأن أهنئكم بمناسبة انتخابكم بالإجماع لرئاسة مداولات اللجنة. ونحن واثقون بأن اللجنة الأولى ستمارس عملها، تحت قيادتكم القديرة، بكفاية متميزة. ونهنئ أيضا أعضاء مكتب اللجنة الآخرين.

إن بداية هذا العقد صادفت نهاية الحرب الباردة. وقد تولدت آمالنا في عالم قائم على المُثل السامية، مُثل الحوار والثقة بدلا من الشك المتبادل والريبة؛ عالم كان من المفترض أن يتجه إلى تحقيق السلم والأمن؛ وأن يسعى إلى تحقيق الهدفين التوأمين: التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي للبشرية كلها. وللأسف فإن السلم والتنمية ما زالا بعيدين عن منال بلدان عديدة. والتهديدات التي تفرضها الصراعات الاقليمية والقمع والظلم لا تزال تحيق بأغلبية بني البشر. فنهاية الحرب الباردة بالنسبة لهم لا معنى لها حقا. ومحنتهم تستدعي القيام بعمل. والأمم المتحدة يجب أن تعطي الأمل للشعوب المحرومة وتقف في طليعة الكفاح من أجل السلام، الذي ليس فقط غياب الحرب، سواء الساخنة أو الباردة، وإنما هو شيء يجب أن نسعى جميعا إلى تحقيقه بشكل نشط. إن السلام يعني حقا الحرص المتبادل على خير البشرية كلها.

إن مولد العصر النووي، الذي اتسم بقصف هيروشيما بعد أسابيع قليلة من توقيع ميثاق الأمم المتحدة في حزيران/يونيه ١٩٤٥، أعطى معنى مضافا للكلمات "أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب". كما أعطى لهذه المنظمة دورا مضافا في مجال نزع السلاح. والدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح توصلت إلى أن نزع السلاح أصبح أولى المهام التي تواجه المجتمع الدولي. واتفقت في برنامج عملها على أن الأولويات والتدابير في ميدان نزع السلاح ينبغي أن يضطلع بها على سبيل الاستعجال في مجالات الأسلحة النووية، وسائر أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة الكيميائية والأسلحة التقليدية التي يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. كما وُضع برنامج شامل ذو أطر زمنية متفق عليها لإجراء تخفيض تدريجي متوازن لمخزونات الأسلحة النووية ووسائل نقلها، يؤدي إلى القضاء عليها في نهاية الأمر.

وبعد عقدين تقريبا وفي العقد الثالث لنزع السلاح، لا يزال العمل الدولي في هذا الشأن مخيبا للآمال. والدول الحائزة للأسلحة النووية تواصل التمسك بترساناتها. إن عدد الرؤوس النووية قد يكون جرى تخفيضه، ولكن بالتحسينات النوعية التي أدخلت، أصبحت الطاقات التدميرية في حقيقة الأمر معززة. وقد صدرت إعلانات رسمية بشأن نيتها للقضاء على الأسلحة النووية. ولكن نظرا لعدم توفر أطر زمنية محددة، أصبحت المراوغة في

هذا الأمر شيئا مألوفا. إن العالم يتطلع إلى النتائج. ولهذا فإن وفد بلدي يود اليوم أن يشترك بشكل كامل في الإجراء الذي قام به ٢٨ بلدا بتقديم برنامج عمل إلى مؤتمر نزع السلاح يوم ٨ آب/أغسطس ١٩٩٦ من أجل القضاء على الأسلحة النووية في ثلاث مراحل، بغية توطيد دعائم عالم خال من الأسلحة النووية في عام ٢٠٢٠.

واسمحوا لي بأن أتناول بإيجاز معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي أبرمت مؤخرا. إن أوغندا ترحب بالمعاهدة باعتبارها خطوة أولى نحو تحقيق هدف نزع السلاح النووي الكامل. ونحن نأسف لأن المعاهدة تحظر التجارب النووية التفجيرية فقط بينما تتجاهل أشكالا أخرى من التكنولوجيا الرامية إلى التحسين النوعي للأسلحة النووية. وإذا ما كان للمعاهدة أن تكون فعالة، فيجب أن تكون قادرة على وقف الانتشار الرأسي والأفقي على حد سواء. وفي هذا الشأن، يود وفد بلدي أن يذكر أن أية معاهدة فعالة ينبغي أن تنهي التجارب النووية جميعا. ولذلك نعتبر المعاهدة الحالية مجرد خطوة أولى في مسيرة طويلة نحو القضاء الشامل على جميع الأسلحة النووية في إطار زمني محدد. والواقع إننا نشعر بالقلق بشأن ما تراه بعض الدول النووية من أن التجارب النووية تحت الحرجة مسموح بها بمقتضى المعاهدة لأنه لا يوجد حَرج نووي أو تفاعل متسلسل إنشطاري. ونحن نرى أن هذا الرأي يدل على أن بعض هذه الدول ليست ملتزمة التزاما حقيقيا بالقضاء النهائي على جميع الأسلحة النووية. ونشعر بخيبة أمل أيضا لأن المعاهدة لا تتضمن مواد تنص على عدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير النووية. ولو أدرج في المعاهدة حكم "بعدم البدء بالاستخدام" لكان هذا مفيدا ومطمئنا.

وعلى الرغم من العيوب الواضحة في معاهدة الحظر الشامل لتجارب الأسلحة النووية ينبغي الالتزام الصارم بها وبخاصة من جانب الدول النووية المعلنة. ويجب على الدول الحائزة لقدرة نووية أن تتقيد بدقة بروح نزع السلاح التي جرت بها المفاوضات؛ وإلا فستصبح هذه المعاهدة معاهدة لحظر التفجيرات التجريبية وستذكي السباق في ميدان تكنولوجيا الأسلحة النووية.

وفي نيسان/أبريل الماضي في القاهرة، وقّعت أوغندا وبضعة بلدان أفريقية أخرى على معاهدة بليندابا لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا. وأفريقيا منطقة فريدة في هذا الصدد، فهي موطن دولة سابقة حائزة للأسلحة النووية وأعني بها جنوب أفريقيا. وبموجب المعاهدة التزمت جميع الأمم بالإعلان عن أية قدرات على إنتاج الأجهزة التفجيرية النووية. لقد تصرفت حكومة جنوب أفريقيا بقدر كبير من الشجاعة والإخلاص عندما بادرت بإبداء الشفافية الكاملة. ونأمل أن يكون هذا مثالا لمناطق أخرى من المتوقع أن تصبح خالية من الأسلحة النووية. ونحن نشيد بجمهورية جنوب أفريقيا لدورها الرائد في ميدان نزع السلاح النووي.

لقد أتاحت لنا نهاية الحرب الباردة وما تلى ذلك من انتهاء المنافسة بين الدولتين العظميين فرصة ذهبية لتحقيق الرغبة التي طال أمدها لبلدان منطقة المحيط الهندي في إعلان تلك المنطقة منطقة سلم. ونعتقد أن هذه الظروف المتغيرة تتطلب من الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن أن يشاركوا مشاركة كاملة في عملية صياغة الطابع النهائي لمنطقة السلم المتوقعة. ونشعر بخيبة الأمل لأن هذه البلدان اختارت ألا تشارك في عمل اللجنة المخصصة للمحيط الهندي. والحجة بأن إنشاء منطقة سلم من شأنه أن يقيد حرية تحرك أساطيل تلك البلدان حجة غير سليمة لأنها تصدر حكما مسبقا على نتائج عملية التفاوض.

ونحن نطلب إلى الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن أن يدركوا أن هناك رغبة جامحة لدى بلدان المنطقة والمجتمع الدولي بصفة عامة في تحقيق أهداف القرار ٢٨٣٢ (د - ٢٦) المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١ والقرارات اللاحقة، بما في ذلك القرار ٧٦/٥٠ المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. فأهمية المحيط الهندي بالنسبة للاقتصاد العالمي، وبالنسبة للسلم والأمن الدوليين، أكبر من أن يبقى استخدامه دون اتفاقات دائمة. وهذه الحالة تحمل في ثناياها بذور الخلاف في المستقبل.

وإن خطر الإرهاب والصراعات الداخلية والجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات يتطلب من المجتمع الدولي أن يتخذ إجراء بشأن انتشار ونقل الأسلحة التقليدية. هذه الأسلحة تشكل اليوم خطرا على

اقتصادات الدول الصغيرة وعلى سيادتها ورفاهها. والواقع أن بقاء الديمقراطيات الفتية في هذه البلدان يتعرض للخطر.

وينبغي القيام بشكل حاسم بإعادة دراسة الاعتبارات التجارية التي هي في الوقت الراهن القوة الدافعة وراء الصفقات في الأسلحة التقليدية. وينبغي التحلي بروح المسؤولية الجماعية عن تحقيق الأمن الدولي والإقليمي والمحلي. وآثار السياسات الفاشلة التي اتبعت في الماضي في هذا المجال تبلغ من الوضوح والقسوة حدا لا يمكن معه تجاهلها. والمآسي في الصومال وليبريا وأفغانستان ليست سوى أمثلة قليلة على ذلك.

ولقد اقتُرحت الشفافية كحل للمشاكل الناشئة عن الأسلحة التقليدية. ولئن كان وفد بلدي يوافق على هذا الرأي فإنه يرى أنه ليس سوى حل جزئي. والمطلوب هو العمل العالمي الذي يقوم على أساس التعاون الدولي من أجل التوصل إلى تخفيض شامل وغير انتقائي وغير تمييزي ومتوازن وفعال في الأسلحة التقليدية وبخاصة في مناطق الصراع والتوتر. وإن ضبط النفس من جانب البلدان الرئيسية المصدرة للسلاح يمكن أن يلعب دورا حيويا في هذا المجال. ولن تحقق النتائج الإيجابية إلا عندما يتخلى الموردون عن رغبتهم في توفير هذه الإمدادات.

وفي الختام أود أن أذكر أن فوائد انتهاء الحرب الباردة لا تزال بعيدة عن متناول معظم البلدان. فلم تجن هذه البلدان حتى الآن ثمار "عائد السلم" ولم تحقق السلم الإقليمي. لقد حان الوقت أن يتكاتف المجتمع الدولي للسعي إلى حلول دائمة لأسباب الصراعات والتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان. ونزع السلاح الشامل والكامل في إطار زمني محدد من شأنه أن يشكل إسهاما حيويا في السعي إلى هذه الحلول.

السيد أوان (مالي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوا لي في البداية أن أنقل إليكم، سيدي، التهانئ الحارة لوفد بلدي بمناسبة انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. وأود أيضا أن أقدم التهانئ لأعضاء المكتب وأن أؤكد لكم التعاون الكامل لوفد مالي معكم. وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأهنئ سلفكم السفير المنغولي اردنيشولون للعمل الرائع المنجز في الدورة الماضية.

تنعقد الدورة الراهنة للجنتنا في ظروف مؤاتية. فمنذ بضعة أشهر أدرك المجتمع الدولي من جديد، بقدر متفجر من الطاقة، فضائل الحوار المتعدد الأطراف بوصفه الوسيلة المثلى لحل المشاكل المعقدة والحساسة لنزع السلاح والأمن الدولي.

لقد حقق قدر كبير من التقدم في هذا المجال وبصفة خاصة فيما يتعلق بانتشار أسلحة الدمار الشامل ولا سيما الأسلحة النووية والأسلحة الكيميائية. وبعد التمديد إلى أجل غير مسمى لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية رحبت مالي، بروح الأمل، بفتح باب التوقيع في نيويورك في ٢٤ أيلول/سبتمبر على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي تشكل مرحلة هامة في التقدم صوب نزع السلاح الكامل.

ومالي التي شاركت في تقديم القرار الذي أدى إلى اعتماد المعاهدة ستوقّع على هذه المعاهدة في الأيام القليلة القادمة. وبنفس الروح ترحب مالي بالمعاهدات التي أبرمت على مر السنين والتي تجعل أمريكا اللاتينية وجنوب المحيط الهادئ وأفريقيا وجنوب شرقي آسيا مناطق إقليمية خالية من الأسلحة النووية. ويأمل بلدي أن تمتد هذه الدينامية إلى مناطق أخرى وخاصة في الشرق الأوسط وبقية نصف الكرة الجنوبي. ويعتقد وفدي أن توقيع هذه الصكوك يعزز نظام إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ويسهم في تحرير عالمنا من خطر الدمار النووي.

وعلى الرغم من هذه الإنجازات الكبيرة لا تزال بعض مسائل نزع السلاح الأخرى دون حل وبصفة خاصة فيما يتعلق بالأسلحة البكتريولوجية والأسلحة الكيميائية. وتأمل مالي أن يتم بسرعة دخول هذه المعاهدات حيز النفاذ حتى يمكن حماية البشرية من هذه الأنواع من الأسلحة. وفيما يتعلق بالألغام البرية المضادة للأفراد التي تبقى آثارها المدمرة فترات طويلة بعد انتهاء الصراعات تؤيد حكومة مالي تأييدا قاطعا إبرام معاهدة تحظر إنتاج هذا النوع من الأسلحة.

وإن التزام مالي بنزع السلاح العام الكامل إجراء يدل على الإيمان بعقيدة، سيتحقق من خلال المبادرات الوطنية والمبادرات الدولية أيضا. وفي عام ١٩٩٤ طلب

رئيس جمهورية مالي السيد ألفا عمر كونار من الأمين العام مساعدة خاصة لإنشاء بعثة استشارية لدراسة طرق ووسائل كبح انتشار الأسلحة الخفيفة في المنطقة الصحراوية - الساحلية دون الإقليمية، وحصل على هذه المساعدة. وقد حظيت مبادرة مالي بتأييد بلدان أخرى في المنطقة بالإضافة إلى بلدان من مناطق أخرى في الدورتين التاسعة والأربعين والخمسين للجمعية العامة، وذلك باتخاذ القرارين ٧٥/٤٩ زاي و ٧٠/٥٠ حاء.

كل ذلك يتيح لنا فرصة لأن نشكر جميع البلدان التي اشتركت مع مالي في تقديم مشروع القرار بشأن مساعدة الدول على كبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة وعلى جمعها. وأود أيضا أن أناشد جميع البلدان الأخرى أن تؤيد مشروع القرار ذلك.

وكما يعلم الأعضاء، ساهمت مبادرة مالي في أن ينشأ داخل المنظمة المفهوم ذائع الصيت، مفهوم نزع السلاح الجزئي. وهو مفهوم يستهدف توجيه نظر المجتمع الدولي إلى الآثار المشؤومة للأسلحة الخفيفة، لا سيما في البلدان النامية، التي تساهم هذه الأسلحة إسهاما كبيرا في إذكاء الصراعات فيها.

والآن، يجب أن نتخذ إجراء. وإذ نفعل ذلك، فإنه يتعين على المجتمع الدولي أن يقدم الدعم المخلص للجهود التي تبذلها بلدان المنطقة الصحراوية الساحلية دون الإقليمية لكبح انتشار الأسلحة الخفيفة، خصوصا من خلال مراقبة الحدود على نحو فعال وإعادة تقييم الصكوك القانونية المتصلة بحمل الأسلحة.

وينبغي لنا أن نراقب على نحو فعال تدفق الأسلحة في منطقتنا دون الإقليمية، مما يستلزم النظر في إنشاء سجل ومصرف بيانات للأسلحة التقليدية على الصعيد دون الإقليمي. وبلدي مالي يعمل في سبيل تحقيق هذه الغاية، ويأمل في أن يمدد هذا النظام تدريجيا ليشمل جميع دول المنطقة الصحراوية الساحلية دون الإقليمية.

وعلى نفس هذا المنوال نظمت حكومة بلدي يوم ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٦ في تمبكتو تدميرا احتفاليا رمزيا لمخزونات بضعة آلاف من الأسلحة التي سلمها محاربون سابقون ينتمون إلى حركات مسلحة شمال مالي. وقد ترأس هذا الاحتفال الذي عُرف باسم "شعلة السلام" رئيس دولة مالي السيد ألفا عمر كونار وحضره رئيس جمهورية غانا، وهو الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا، ووفود وزارية من بضعة بلدان مجاورة لمالي. كما حضره وفد كبير أوفدته الأمم المتحدة، التي ساهمت في جهود السلام وفي جمع الأسلحة الحفيفة من خلال إدارة الشؤون السياسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ومع بزوغ فجر الألفية الثالثة، ما زالت القضية الأساسية تتمثل في تحديد التدابير التي يمكن أن تكفل الاستقرار والأمن للجميع دون أسلحة نووية أو أسلحة دمار شامل. وفي ذلك السياق، تؤيد مالي المبدأ الداعي إلى عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة تكرس لنزع السلاح، نعلق عليها آمالا كبيرة.

السيد عبد الله (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن تهانئي الحارة لكم ولبقية أعضاء مكتب اللجنة الأولى على انتخابكم لتوجيه أعمال هذه اللجنة الهامة. ونحن مقتنعون بأن عملنا سيكلل بالنجاح تحت قيادتكم.

تنعقد هذه الدورة للجنة الأولى في سياق دولي يتم بحدوث تطورات هامة في ميدان نزع السلاح، من بينها إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وفتح باب التوقيع عليها. وقد وقّع عليها حتى الآن ١٢٦ بلدا من بينها تونس. ويمثل ذلك زخما واسع الانتشار يتمشى مع أهمية هذا الصك الجديد الذي انتظرته وقتا طويلا وعلقت عليه الآمال البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية، خصوصا بلدان عدم الانحياز. وعلى الرغم من وجود بعض التحفظات، فإن المعاهدة تتمشى أيضا مع الإدراك العميق الذي يشعر به المجتمع الدولي لضرورة تعزيز قضية نزع السلاح النووي. غير أن هذه المعاهدة لن تحقق أهميتها الكاملة إلا إذا حظيت بالتصميم الحازم للجميع، وخصوصا الدول الحائزة للأسلحة النووية، على تحقيق الوقف الكامل لسباق التسلح بكل جوانبه، ونزع السلاح النووي، والقضاء الكامل في نهاية المطاف على الأسلحة النووية.

ويقتضي تحقيق هذا الهدف، الذي يبدو الآن أكثر من أي وقت مضى أنه في متناول المجتمع الدولي، تنفيذ الالتزامات الأخرى التي تعهدت بها الدول الحائزة للأسلحة النووية في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، ١٩٩٥، والتي ينص عليها قرار المؤتمر بشأن مبادئ وأهداف عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي.

ومن بين تلك الالتزامات نجد في مكان الصدارة الاختتام المبكر للمفاوضات المتعلقة بوضع اتفاقية لا تمييزية قابلة للتطبيق عالميا تحظر إنتاج المواد الانشطارية للأغراض العسكرية، ومواصلة الدول الحائزة للأسلحة النووية بذل جهود منتظمة وتدريجية من أجل تخفيض الأسلحة النووية على الصعيد العالمي. وفي هذا الصدد، ينبغي لنا أن نعجّل بعملية تحقيق التنفيذ الفعال لمعاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها، والاستكمال المبكر لاتفاقات جديدة بشأن إجراء المزيد من التخفيضات في ترسانات الأسلحة الاستراتيجية للدولتين النوويتين الرئيسيتين.

وينبغي تشجيع مواصلة إقامة مناطق مجردة من الأسلحة النووية كعامل معزز في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي، وكمساهمة هامة في توطيد السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وفي هذا الصدد، تنوه تونس بشعور من الفخر بالإبرام الذي تحقق في نيسان/أبريل الماضي لمعاهدة بليندابا، التي تعتبر أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية؛ وقد انضممنا إلى تلك المعاهدة. ونحن نطلب إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تحترم مركز تلك المنطقة وأن تنضم إلى البروتوكولات ذات الصلة للمعاهدة المنشئة له. ويدل إبرام معاهدة بليندابا على الإرادة الراسخة للدول الأفريقية على تخليص القارة من شبح الأسلحة النووية، وعلى التزامها الثابت بالمساهمة في تحقيق هدفي عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي في كل أنحاء العالم.

وينضم إنشاء المنطقة المجردة من الأسلحة النووية في أفريقيا إلى جانب المنطقة التي أنشأتها معاهدة بانكوك في جنوب شرقي آسيا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ إلى المنطقتين الأخريين المجردتين من الأسلحة النووية اللتين أقيمتا بالفعل في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وفي جنوب المحيط الهادئ في توطيد تطور نرحب به صوب القضاء التام على الأسلحة النووية في منطقة نصف الكرة الجنوبي برمتها.

ومع ذلك، في الشرق الأوسط، الذي هو منطقة توتر، لم يتحقق بعد هدف إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية على الرغم من النداءات المتكررة ليس فقط من دول المنطقة، بل من المجتمع الدولي كله، كما يتجلى في القرارات العديدة التي اتخذتها الجمعية العامة بتوافق الآراء. وبانضمام الإمارات العربية المتحدة وجيبوتي إلى معاهدة عدم الانتشار، وبإعلان سلطنة عمان عن انضمامها إلى المعاهدة، وهو أمر نرحب به بارتياح كبير، تبقى اسرائيل البلد الوحيد في المنطقة الذي لم ينضم إلى معاهدة عدم الانتشار والبلد الوحيد الذي لديه قدرة نووية لا تخضع للمراقبة، مما يشكل تهديدا مستمرا ومباشرا للأمن في الشرق الأوسط، كما يشكل عقبة في وجه إقامة منطقة مجردة من الأسلحة النووية في تلك المنطقة. إننا نكرر مناشدتنا لاسرائيل أن تنضم إلى معاهدة عدم الانتشار وأن تضع مرافقها النووية تحت النظام الشامل لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وبما أننا مازلنا نتحدث عن أسلحة الدمار الشامل، فإننا نرى أنه من الأهمية بمكان أن تدخل حيز النفاذ اتفاقية عام ١٩٩٣ لحظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. وتتمسك تونس، التي كانت من بين أول الموقّعين على تلك الاتفاقية، بالتزامها الكامل بها وهي توشك على الانتهاء من العملية التحضيرية للتصديق عليها. ونحن نرحب بارتياح بتصديق أكثر من ستين بلدا على الاتفاقية مما يقربها من الدخول في حيز النفاذ. ومع ذلك، فإننا نرى أن لانضمام البلدين الرئيسيين المنتجين للأسلحة الكيميائية - الولايات المتحدة والاتحاد الروسي - أهمية خاصة لنجاح الاتفاقية.

وفي مجال آخر، ينبغي أن يستمر أيضا بذل الجهود لتعزيز "اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية، وتدمير تلك الأسلحة"، لتزويد ذلك الصك بآلية تحقّق ملائمة.

إن المشكلات في مجال الأسلحة التقليدية من أشد المشكلات إلحاحا. ففي المقام الأول، وقبل كل شيء، يُعنى المجتمع الدولي بمشكلة الألغام البرية، تلك الأجهزة الرهيبة التي يكلف إنتاجها قليلا ولكنها تسبب التدمير العشوائي بين السكان المدنيين. ولذا يقتضي الأمر اتخاذ تدابير متعددة الجوانب، على جميع المستويات، بما فيها تدابير تتخذها الأمم المتحدة، لوضع حد لتلك الآفة.

لقد حُقق في العام الماضي تقدم هام، بأن توصلت في أيار/مايو الماضي، بجنيف، الدول الأطراف في "اتفاقية عام ١٩٨٠ لحظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر"، إلى اتفاق على عدد من التعديلات على البروتوكول الثاني لتلك الاتفاقية. فقد مُد، بموجب تلك التعديلات، نطاق البروتوكول ليشمل النزاعات المسلحة التي ليس لها طبيعة دولية؛ وفُرض أيضا حظر دائم على استعمال الألغام المضادة للأفراد التي لا تدمر نفسها بنفسها ولا تبطل مفعولها بنفسها.

وعلى الرغم من القيود التي فرضتها على نقل الألغام واستعمالها تلك التحسينات التي أدخلت على اتفاقية ١٩٨٠، فإنها ليست خير حل لمشكلة الألغام. فإن ذلك يقتضي، في رأينا، حظرا كاملا على الألغام البرية المضادة للأفراد، وهو الحظر الذي يجب أن يعمل المجتمع الدولي على تحقيقه في المستقبل. وستشارك تونس في جهود اللجنة الأولى لتعزيز مبدأ الحظر الكامل والدائم على الألغام البرية المضادة للأفراد.

أما مسألة توسيع نطاق عضوية مؤتمر نزع السلاح، فهي ذات أهمية قصوى لبلدي. فنحن نرى أن البلدان الراغبة في الانضمام، بصفة أعضاء ذوي عضوية كاملة، إلى ذلك المحفل الفريد للتفاوض في المعاهدات المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح، ينبغي أن تتمكن من ذلك. فبهذه الروح، ترحب تونس بالمقرر الذي اتخذه مؤتمر نزع السلاح، في حزيران/يونيه الأخير، بقبول ٢٣ عضوا جديدا في المؤتمر. ويشارك بلدي، بوحي ذلك الاهتمام نفسه، في مبادرة من مجموعة من الدول، إلى تقديم مشروع قرار جديد يطلب إلى مؤتمر نزع السلاح أن ينظر، في دورته عام ١٩٩٧، في الترشيحات الأخرى التي تلقاها المؤتمر، بما فيها ترشيح تونس.

إن نهاية الحرب الباردة قد علمتنا أن الأمن، في جملة أمور، ليس مقصورا على البُعد العسكري، بُعد عدم وجود نزاعات مسلحة ونزع السلاح. فمهما تكن أهمية هذا البُعد - وهو فعلا هام جدا - فإنه لا يكفي لإيجاد السلم والأمن الباقيين الدائمين. يدل على ذلك استمرار وجود بؤر التوتر وسط رماد المواجهة ذات القطبين، وهي البؤر التي تؤجج الظواهر الجديدة أو التي عادت إلى الحياة، ظواهر المشاعر القومية الضيقة، وكراهية الأجانب، والقبلية، والتطرف، والإرهاب، التي تحدث - أكثر ما تحدث - في سياق مصاعب اجتماعية واقتصادية حادة تواجهها بلدان وشعوب كثيرة في نصف الكرة الأرضية الجنوبي. معنى هذا أن العالم يدعو اليوم إلى مفهوم جديد للأمن، يكون أمنا عالميا يتفاعل بعضه مع بعض، ويشمل جميع نواحي الأمن البشري، بما فيها النواحي العسكرية، بالطبع، ولكن كذلك النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبشرية والبيئية.

هذا هو المفهوم الديناميكي للأمن الذي يؤيده بلدي والذي هو أساس سياسته بشأن العلاقات مع جميع شركائه، خصوصا في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ففي تلك المنطقة تشارك تونس مشاركة نشطة في العملية المؤدية إلى إنشاء وتوطيد مشاركة متعددة الجوانب بين السواحل الشمالية والجنوبية لذلك البحر، على أساس الحوار السياسي، والتعاون في جميع المجالات، وخوض كفاح مشترك ضد التحديات التي تواجه بلدان المنطقة، والالتزام بالقيم العالمية، قيم التسامح والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

ولا يمكن أن يوجد أمن حقيقي إلا إذا وثق الناس بمستقبلهم وبمستقبل أبنائهم، وإلا إذا أقيم العدل وتوفر التضامن البشري الذي يسمح للجميع بالعيش في سلام وانسجام: فغرض كل عمل إنما هو خدمة الرجل والمرأة وإسعادهما. ولذلك كله يشكل تعزيز التعاون الدولي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدان الجنوب، وتقليل التباينات بين الشمال والجنوب، أمرا أشد إلحاحا في هذا الوقت منه في أي وقت مضى.

واليوم، بفضل التخفيضات في الترسانات العسكرية والوفورات التي أتاحتها تلك التخفيضات في الميزانيات العسكرية، يمكن أن يسهم نزع السلاح إسهاما كبيرا في

زيادة الموارد اللازمة للنهوض باقتصادات بلدان الجنوب ولخلق عالم أشد توازنا وتناغما.

السيدة دارمانين (مالطة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي، يا سيدي الرئيس، بأن أهنئكم، باسم وفدي، على انتخابكم. إن قدراتكم ستوجّه - بالتأكيد - أعمالنا إلى نتيجة ناجحة. وتنضم مالطة إلى البيان الذي سبق لممثل ايرلندا الإدلاء به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إن السعي إلى تحقيق الأمن ونزع السلاح الدوليين لا يزال موضوعا من الموضوعات الجوهرية التي يدور حولها وجود هذه المنظمة. وقد شهدت الخطوات الحديثة العهد التي اتخذها المجتمع الدولي للتغلب على التهديدات للسلام، ولاحتوائها، حلول الثقة محل الريبة، والتعايش السلمي محل التوتر والارتياب.

وقد تميز هذا العام بخطوة أخرى إلى الأمام في عملية نزع السلاح: ألا وهي إقرار "معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية". فإن هذا الإقرار، الذي جاء في أعقاب تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى، يعكس استمرار التزام الدول بتحقيق هدف نزع السلاح النبيل. وتلك خطوة هامة في عملية تعزز الانطلاقة التي حُققت في السنوات الأخيرة وتوفر زخما لإنجاز اتفاقات مستقبلية.

إن إقرار معاهدة بليندابا وتصديق فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة على معاهدة راروتونغا، إلى جانب الجهود الجارية في جنوب شرقي آسيا، هي إشارة مشجعة على التزام الدول بتوطيد المناطق الخالية من الأسلحة النووية. ونأمل أن ينعم الشرق الأوسط، يوما ما، بإنجاز مماثل.

إن جدول أعمال نزع السلاح لا يزال يتمثل في الحاجة إلى إيجاد ثقة أوسع نطاقا بكفالة الانضمام العالمي إلى المعاهدات المعتمدة والامتثال لها. وقد تضاعفت الأولويات في أعقاب الخطوات الهامة في مجال نزع السلاح النووي، وخفض التوترات ذات القطبين، وتفجر نزاعات إقليمية في أعقاب نهاية الحرب الباردة. ولا يزال خطر نشوب نزاع عالمي ماثلا، مهما يمكن أن يكون مستبعدا، ويصح هذا القول أيضا على خطر تطاير شرر الحروب المحلية إلى مناطق أخرى.

وتحث الفظاعة القصوى لأية مذبحة نووية على ضبط نفس منغرس في الوجدان. غير أن الحال مختلفة بالنسبة للأسلحة التقليدية أو أسلحة الدمار الشامل، التي تسبب معاناة للملايين في نزاعات تدور رحاها في شتى أنحاء العالم. ولعل دولاً كثيرة تكون أكثر عرضة لتهديد تلك الأسلحة، سواء أكانت تقليدية أو كيميائية أو بيولوجية. إن الآثار العشوائية والقاسية لاستعمال مثل تلك الأسلحة تسبب لنا صدمة تدفعنا إلى العمل. فصور الضحايا من نساء وأطفال، ومشوهين، ولاجئين أو مشردين، تقتضينا اتخاذ إجراءات متضافرة لكبح الاستعمال غير الإنساني لتلك الأسلحة.

وتتطلع مالطة إلى بدء نفاذ "اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدميرها"، وإلى إتمام بروتوكول تحقق "لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية، وتدمير تلك الأسلحة"، وإلى بدء نفاذ البروتوكولات الإضافية "لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر". ويظل عقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية إحدى الأولويات القادمة للمجتمع الدولي.

وتحظى الدعوى الى فرض حظر على انتاج وتصدير واستعمال الألغام البرية المضادة للأفراد بتأييد مالطة الكامل. والمبادرات التي اتخذت للتوصل الى فرض حظر عالمي على الألغام البرية المضادة للأفراد تشكل استجابة متناسبة مع المعاناة التي جلبتها تلك الألغام على الصعيد العالمي، وتستحق أن تحظى بتأييد المجتمع الدولي التام. والمساعدة التي تقدمها الدول الأعضاء في نزع الألغام، مثل تلك التي يقدمها الاتحاد الأوروبي، جديرة بالثناء وتستحق التأييد.

ولا يمكن أن يعزز الإيمان بالتسوية السلمية للمنازعات والالتزام بها سوى وجود نظام وطيد من تدابير بناء الثقة ونزع السلاح. وتتطلب عملية بناء الثقة تلك القيام بعمل متضافر على الصعيدين الإقليمي والدولي. وعلى الصعيد الدولي، فإن مبادرات من قبيل الإبلاغ الموحَّد عن الإنفاق العسكري، والمعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية وسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، تدابير تبني بأجمعها الثقة من خلال

الشفافية والاستئمان. ومن شأن الارتقاء بتلك الآليات أن يدعم جهودنا الجماعية لبناء الأمن والسلم.

وعلى الصعيد الإقليمي، يستطيع توطيد التعاون أن يقوم بدور حاسم في توطيد الاستقرار. وقد استلهمت مالطة اقتراحها بأن تعلن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا نفسها ترتيبا إقليميا، وفقا لأحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، من منافع المساعدة المتبادلة المعززة والتعاون المحسن بين المنظمات الدولية والإقليمية. ولقد صرح السيد غويدو دي ماركو نائب رئيس وزراء مالطة في معرض مخاطبته للدورة الخمسين للجمعية العامة:

"ولا يزال من السابق لأوانه تقييم أثر هذا التطور وقدرته الكاملة، ولا سيما نظرا للحالات المعقدة التي كانت قائمة والتي لا تزال تتطور في منطقة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. بيد أننا مقتنعون بأن قدرة وفعالية الأمم المتحدة في المستقبل في احتواء حالات الصراع والتصدي لها وحلها يتوقف على إقامة هذه الترتيبات الإقليمية وتدعيمها". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ١٠، ص ٢٤)

والأمن الإقليمي الشامل يختلف بجلاء عن مفاهيم الدفاع. إذ ينطوي على سياسة للتعاون الواسع النطاق على الصعد المختلفة في عدد من الميادين؛ ويسعى الى دك معاقل الشك وتوطيد نظام تدابير بناء الثقة مما يفضي في نهاية الأمر الى السلم والاستقرار.

ولقد عملت مالطة بنشاط من أجل النهوض بالأمن والتعاون على الصعيد الإقليمي، والبحر الأبيض المتوسط الذي يقع عند ملتقى الثقافات والتاريخ، يموج بالتوتر ومعرّض للابتلاء بالصراعات. وقد أفصحت مالطة دوما عن إيمانها بأن أمن أوروبا وأمن البحر الأبيض المتوسط يعتمدان بعضهما على بعض. وقد نهضت مالطة وعيا منها بهذا الاعتماد وبالحاجة الى توشيج الصلة بين المؤسسات والآليات وتقوية بعضها بعضا، بسياسة تعاونية واسعة النطاق متعلقة بالبحر الأبيض المتوسط.

وجوهر مبادرات من قبيل إنشاء مجلس للبحر الأبيض المتوسط وميثاق للاستقرار في البحر المتوسط هو الإقرار بالحاجة الى نهج متعدد الأوجه وواسع النطاق للتصدي لتهديدات مزعزعة للاستقرار. وقد قال نائب رئيس وزراء بلدي في الحلقة الدراسية لأوروبا والبحر الأبيض المتوسط عن الإعلام والتدريب التي عقدت في مالطة:

"إن السعي من أجل السلم في البحر الأبيض المتوسط ينبغي أن يترجم الى ممارسة ملموسة للدبلوماسية الوقائية."

ويستند الميثاق المقترح للاستقرار في البحر الأبيض المتوسط الى المفهوم القائل بأن الهياكل والآليات المرنة تسهل تخفيف حدة التوترات الإقليمية فور بروزها. والاهتمام المستمر بهذا الاقتراح بشير طيب بشأن تنميته في المستقبل.

والمشاركة بين أوروبا والبحر الأبيض المتوسط التي أعلنت في برشلونة في العام الماضي نموذج آخر للجهود المشتركة للتصدي للأسباب الجذرية للتوتر والصراع. والاتصالات الواسعة النطاق التي أقيمت من خلال التعاون المشترك في الميادين السياسية والأمنية والاقتصادية والمالية علاوة على العلاقات الاجتماعية والثقافية والإنسانية، تشكل أساسا لبناء التفاهم والاستئمان في الوقت الذي تحترم وتعزز فيه سمات الإقليم المتنوعة. ومن المؤكد أن يساهم توسيع وتعميق الاتصالات من خلال هذا المحفل في الاستقرار الشامل للمنطقة ورفاه شعوبها.

لقدأثيرت نقاط كثيرة أثناء هذه المناقشة العامة بما زودنا بفرصة للتدبر في عدد من الأولويات المتبقية. وتحتاج الاتفاقات التي تم التوصل إليها في السنوات الأخيرة الى أن تولى اهتماما ويقظة مستمرين. إن الامتثال للاتفاقات وعالميتها هما الضمانة التي تطمئن بها الدول إلى أمنها، والأقاليم إلى استقرارها، والمجتمع الدولي الى أمنه.

ويجب أن تظل جهودنا ثابتة ومستديمة لكي تقوي ما تم إنجازه ولتنتزع ساحة جديدة من أجل السلم والأمن الدوليين.

السيد إدواردز (جزر مارشال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إننا نتقدم إليكم يا سيادة الرئيس بتهانئنا المخلصة لهذا الانتخاب الذي أنت جدير به تماما، ونحن نتطلع الى العمل معكم خلال هذه الدورة. كما أننا نتقدم بالتهانئ الحارة الى أعضاء المكتب الآخرين الذين نعرفهم كلهم حق المعرفة كممثلين ذوي مهارة ومقدرة.

تترأس جمهورية جزر مارشال في الوقت الراهن، كما تدرك اللجنة دونما شك محفل جنوب المحيط الهادئ. وقد تقدمت الدول الأعضاء في المحفل، وهي أعضاء أيضا في الأمم المتحدة، ببعض الآراء الى الأمين العام في شكل بيان عام لمحفل جنوب المحيط الهادئ. وانني أود اغتنام هذه الفرصة للتطرق بإسهاب الى بعض نقاط هذا البيان كمساهمة من الوفد الوطني لجزر مارشال في هذه المناقشة. وقد طرح أعضاء المحفل الآخرون، وسيطرحون، ملاحظاتهم في هذا الشأن بصفتهم الوطنية.

لقد أعرب المحفل عن ارتياحه لوقف التجارب النووية الفرنسية في جنوب المحيط الهادئ بشكل دائم. ويرمز ذلك الى انتهاء جميع التجارب النووية في المنطقة التي تعرضت لتجارب في الجو وتحت سطح الأرض على مدار خمسة عقود. ويعني إعلان الصين مؤخرا عن وقفها الاختياري للتجارب النووية أن جميع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية تتقيد الآن بالوقف الاختياري للتجارب، وهو الأمر الذي كان المحفل يحث عليه منذ زمن طويل. وقد اتخذت الجمعية العامة في وقت مبكر من هذا الشهر إجراء باعتماد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية وفتح باب التوقيع عليها. وقد كان هذا الجهد موضع تأييد تام من المحفل، وقد شارك في تقديم القرار جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في المحفل. ويسرنا اتخاذ القرار ٢٤٥/٥٠ ونحث جميع الدول على الانضمام إلينا في التوقيع على المعاهدة والتصديق عليها بأسرع ما يمكن لتسهيل تنفيذها في وقت مبكر. واننا نشعر بالامتنان على وجه الخصوص لحكومة فيجي لكونها أول بلد يصدق على المعاهدة ونشيد بها لقيامها بهذه المبادرة. اننا نتطلع الى عقد أول اجتماع للجنة التحضيرية للمعاهدة.

كما يرحب زعماء منطقتي بحرارة بتوقيع فانواتو وتصديقها على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ، وتوقيع تونغا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية على البروتوكولات. وبهذه التطورات تكون جميع الدول الواقعة في منطقة المعاهدة قد أعطت تأييدها لها، وتكون جميع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية قد تعهدت باحترام أحكامها. اننا نرحب بتصديق فرنسا على البروتوكولات، كما أن المحفل يحث المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية على التصديق على البروتوكولات في وقت مبكر.

ويود وفدي أن يشير الى أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد انتهت في الوقت الحالي من جمع العينات من مواقع تجارب الأسلحة النووية في بولينيزيا الفرنسية. وقد اضطلع بهذه المهمة ١١ من العلماء المرموقين، ومما يبعث على التشجيع أنهم فيما يبدو قد منحوا سبلا جيدة تماما للوصول الى مواقع التجارب. بيد أن وفدي سيكون أكثر ارتياحا لهذه العملية العلمية لو أتيح للوفود المعنية أن تحصل على تقرير أولي عنها. وحيث أن النتائج النهائية لن تصبح متاحة إلا في أواخر العام المقبل، فإننا نود الحصول على مؤشر عما سنواجهه في المستقبل. وفي هذا الصدد فإننا نحيط علما ببيان وزيرة الشؤون الخارجية والتخطيط والبيئة في سيشيل. لقد أمعنت الوزيرة التفكير في العلاقات التاريخية ما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الاستعمارية، وكيف اضطرت الدول الجزرية الصغيرة النامية الى خدمة مصالح النظام الاستعماري.

وذكرت الوزيرة أن هذه الجزر كثيرا ما كانت تترك عند الاستقلال لتدبر المشاكل التي خلفت لها بالاعتماد على وسائلها الخاصة. إن لدينا بعض المعرفة بما يعنيه ذلك على وجه الواقع وليس من الناحية النظرية فحسب. واننا نأمل بألا تنشأ نفس الحالة في بولينيزيا الفرنسية عندما يمنح شعبها حق تقرير المصير.

ومما شجّع زعماء المحفل إنشاء منطقتين خاليتين من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا وفي أفريقيا منذ اجتماعهم الأخير. ولاحظ الزعماء مع الارتياح أن هذه التطورات تمثل تقدما فيما يتعلق بالمقررات التي صاحبت التمديد الى أجل غير مسمى في ١٩٩٥ لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا السياق، أعرب زعماء المحفل عن تأييدهم لاتخاذ قرار مناسب في هذه الدورة للجمعية العامة للأمم المتحدة يمكن بموجبه للدول

الموقعة على معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي ولغيرها من الدول الأعضاء في المجتمع الدولي التأكيد على تأييدها لهذه المناطق والتعاون لتعزيز أهداف المناطق وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. ويسرني أن يكون بوسعي أن أعلن هذه اللجنة بأن هذه العملية جارية الآن فعلا وبأن جزر مارشال ستشارك في تقديم القرار ذي الصلة.

وأكد المحفل مرة أخرى على وجود مسؤولية خاصة تجاه شعوب الإقليم المشمول سابقا بوصاية الأمم المتحدة الذي كانت تديره الولايات المتحدة، وهو جزر مارشال التي لحقت بها آثار ضارة نتيجة لتجارب الأسلحة النووية التي أجريت أثناء فترة الوصاية. وتتضمن هذه المسؤولية إعادة التوطين المأمون للسكان المشردين واستعادة الانتاجية الاقتصادية للمناطق المتأثرة. وهذه مسؤولية ذات أهمية فائقة بالنسبة لجزر مارشال. ونشعر شعورا قويا أنه ينبغي إحراز التقدم العاجل. ونحن ممتنون لاتخاذ بعض الخطوات من جانب الدولة القائمة بالإدارة سابقا، ولكننا نحتاج لأن نتناول على نحو واف كل المسائل فيما بيننا. ويتعين على المجتمع الدولي أن يضطلع بدور معترف به، وسنرحب بتقديم مزيد من المساعدة والاهتمام.

وينبغي أن نذكّر بالفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها، والتي اعترفت بأن على جميع أعضاء المجتمع الدولي التزاما بأن يدخلوا بحسن نية في مفاوضات تؤدي الى نزع السلاح النووي بكل جوانبه في ظل مراقبة دولية صارمة وفعالة واختتام هذه المفاوضات وحث زعماء المحفل كل الدول المعنية، وبخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية، على مواصلة المفاوضات الهادفة بغية التوصل في وقت مبكر الى المزيد من التخفيضات الهامة في المخزونات النووية كخطوة نحو الإزالة النهائية للأسلحة النووية.

ويود المحفل أن يشير مرة أخرى شواغل متعلقة بشحنات البلوتونيوم والنفايات المشعة التي تمر عبر منطقتنا. ويجب القيام بهذه الشحنات وفق المعايير الدولية الأكثر صرامة للسلامة والأمن. وينبغي التصدي التام لجميع الطوارئ ويجب إجراء مشاورات تامة مع بلدان المنطقة التي تمر الشحنات فيها. وفي هذا الصدد، أود أن أشير الى البيانات التي أدلى بها عدد من أصدقائنا الكرام من منطقة البحر الكاريبي في الجلسات العامة - وهي جزر البهاما وغرينادا ودومينيكا. وأود أن أكرر بحزم تضامننا مع المخاوف التي أعربت عنها بربادوس من مرور هذه الشحنات عبر تلك المنطقة.

ونود أن نعرب عن تأييدنا القوي للعمل الذي يضطلع بها حاليا مركز الأمم المتحدة الإقليمي لشؤون السلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ. ونرى أن هذه هي إحدى أكثر الطرق حذقا التي يمكن بها استخدام الأمم المتحدة أداة فعالة لتعزيز السلام والتفاهم بين الشعوب. وينبغي دعم المركز في هذه الجهود، لأنه يضطلع بعمل يستحق الثناء، بطريقة فعالة جدا من حيث التكاليف.

وعلى الصعيد الإقليمي، فإننا ما برحنا نتخذ خطوات للحد من التهديدات لأمننا المشترك من الأنشطة الإجرامية. وقد سلمنا بأن التعاون الإقليمي الفعال في مجال إنفاذ القانون سيساعدنا في مكافحة هذه التهديدات. وفي هذا الصدد، فإن لجنة الأمن الإقليمي التابعة للمحفل ستجتمع لدراسة سُبل المضي قدما بتنفيذ إعلانه هونيارا بشأن التعاون في إنفاذ القانون. وطلب أيضا الى لجنة الأمن الإقليمي أن تدرس الخطورة الممكنة لأية زيادة في حركة الأسلحة في كل أنحاء المنطقة وأن ترفع تقريرا عن تلك الخطورة. وتعتزم بلدان منطقة المحيط الهادئ أن تعمل معا في هذا الشأن وتحث بقوة على تقديم الدعم الدولي لجهودنا. وسنرفع تقريرا الى الأمم المتحدة، والى هذه اللجنة خصوصا، عن هذه العمليات والتقدم المحرز عندما تتاح الفرصة.

وسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية مثال ساطع على الطريقة التي يمكن للأمم المتحدة بها أن تساعد المجتمع الدولي بشأن تدابير بناء الثقة. ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأن هذا السجل سيقطع شوطا بعيدا نحو تخفيف حدة مخاوف الجيران الذين لديهم علاقات متوترة مع مناطقهم. وترى جزر مارشال أنه من أجل التشغيل الناجح لهذا السجل، يجب على جميع الدول أن تتقيد بعملية الإبلاغ، ونأمل أن نرى التطبيق العالمي للسجل في المستقبل القريب. ونرى أنه عن طريق الإبلاغ من جانبنا بعدم شراء أو بيع أية أسلحة جديدة، فإننا سنسهم في توليد الصراحة التي نسعى إليها جميعا في علاقاتنا

الدولية. وبالإضافة الى ذلك، فإنني متأكد أن معظم الأعضاء يدرك أن جزر مارشال أحد البلدان القليلة في العالم التي ليست لديها أية قوات مسلحة ما عدا الشرطة الوطنية ودوريات مصائد الأسماك، ونحن نبذل قصارانا للتعاون في مجال تعزيز الأمن العالمي والتعاون المتبادل لكل البلدان ونأمل أن نرى موقفنا ينطوي على نفس القدر من التأييد من جانب زملائنا في هذه اللجنة.

وفي الختام، فإننا نتطلع الى إجراء مناقشة مثمرة في هذه اللجنة لكل المسائل المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي، ونتعهد بتقديم تعاوننا.

السيد بارك (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): شهدنا هذا العام أحد أعظم الإنجازات التي حققت في ميدان عدم الانتشار ونزع السلاح. إذ أن النجاح في إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يمثل ذروة تطلعات المجتمع الدولي الراسخة القائمة منذ وقت طويل لإنهاء تفجيرات التجارب النووية الى الأبد. إن وفدي بوصفه أحد المؤيدين بقوة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، يعتقد اعتقادا راسخا أنها تمثل خطوة بالغة الأهمية نحو نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي ونحو الوفاء بالالتزامات الواردة في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ولكن، كما أشارت وفود كثيرة، فإن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ليست غاية في حد ذاتها. ولا يمكننا اتخاذ خطوات مجدية نحو القضاء في نهاية المطاف على الأسلحة النووية على الصعيد العالمي وتحقيق هدفنا النهائي المتمثل في تحقيق عالم مجرد من الأسلحة النووية بصورة تامة إلا عندما تبذل جميع الدول جهدا ملزما لاتخاذ تدابير أخرى نحو نزع السلاح النووي.

إن حكومة جمهورية كوريا، اعترافا منها بالأهمية الحيوية لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، قد أيدتها بوصفها إحدى الدول الأصلية الموقعة على المعاهدة. ونحث جميع البلدان التي لم توقع على المعاهدة أن تفعل ذلك في أقرب موعد ممكن. وعلاوة على ذلك، بغية ضمان بدء سريان مفعول المعاهدة وتنفيذها المبكر، يرجى من جميع الدول الموقعة عليها، ولا سيما الـ ٤٤ دولة المطلوبة لبدء سريان مفعول المعاهدة، أن تبذل كل جهد ممكن للإسراع بعملية تصديقها المحلي عليها.

وهناك صك هام آخر في ميدان نزع السلاح ينبغي متابعته بإلحاح وبإيلائه الأولوية هو معاهدة الوقف لحظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة. ويدعو وفدي الى الشروع فورا في مفاوضات معاهدة للوقف في مؤتمر نزع السلاح. إن معاهدة للوقف إذا ما اقترنت بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية فإنها دون شك ستزيد من الزخم نحو نزع السلاح النووي.

إن وفدي، إذ قال ذلك، يؤكد أنه يتعين على الدول الحائزة للأسلحة النووية، المطلوب منها الاضطلاع بمسؤولية أكبر عن تحقيق نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، أن تقوم بخطوات منتظمة وتدريجية نحو الهدف النهائي المتمثل في القضاء التام على الأسلحة النووية من على وجه الأرض عن طريق زيادة تقليص ترساناتها من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد يلاحظ وفدي أن محكمة العدل الدولية في فتواها التي أصدرتها مؤخرا بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها قد أجمعت على أن الدول النووية ملزمة:

> "بالدخول بنية حسنة في مفاوضات تؤدي الى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة صارمة وفعالة، واختتام هذه المفاوضات" (A/51/4، الفقرة ١٨٢).

وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي أحرز في الجهود الدولية نحو الهدف المتمثل في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية لا تزال شبه الجزيرة الكورية تعيش في ظل الانتشار النووي. وفي الوقت الذي نسلم فيه بأنه أحرز بعض التقدم في تنفيذ الاتفاق الإطاري بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لا يزال يتعين على كوريا الشمالية أن تفي بالتزاماتها المتعددة الأطراف بموجب معاهدة عدم الانتشار. ولا نزال نشعر ببالغ القلق أن استمرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في عدم الامتثال لاتفاق الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية يشكل تحديا خطيرا لسلامة ومصداقية نظام عدم الانتشار العالمي ونظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولذلك يحث وفدي مرة أخرى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تمتثل فورا امتثالا كاملا لالتزاماتها المتعلقة بالضمانات بموجب معاهدة عدم الانتشار. وريثما يتحقق هذا الامتثال الكامل،

ينبغي لكوريا الشمالية أن تتخذ جميع الخطوات التي تعتبرها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ضرورية للحفاظ على جميع المعلومات المتصلة بالتحقق من دقة واكتمال التقرير الأولي لكوريا الشمالية.

ونحث أيضا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بعدم الانتشار بموجب الإعلان المشترك الخاص بإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية؛ وهو الإعلان الذي وافقت بحرية على تنفيذه بإدخاله حيز النفاذ بدءا من شهر شباط/فبراير ١٩٩٢.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بقرار مؤتمر نزع السلاح بأن يدعو، وإن كانت الى حد ما دعوة متأخرة، ٢٣ بلدا، بما فيها جمهورية كوريا، الى الانضمام الى المؤتمر بوصفها أعضاء جددا فيه اعتبارا من حزيران/يونيه من هذا العام. إن بلدي بوصفه عضوا جديدا في المؤتمر على استعداد ليقوم بدوره المناسب في تعزيز الجهود المتعددة الأطراف التي تبذل لتحقيق نزع سلاح ملموس في جميع المجالات، مما يعزز السلم والأمن الدوليين.

ويعتقد وفدي أيضا أنه إذا أريد لمؤتمر نزع السلاح كسب التأييد العالمي لعمله وتوسيع تمثيله، ينبغي له أن يشرع أبوابه أمام جميع البلدان التي لديها الإرادة والقدرة على المساهمة في تنفيذ ولايته بوصفه المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لنزع السلاح.

إن اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، وهي معاهدة متعددة الأطراف وعالمية وشاملة وقابلة للتحقق على نحو فريد وتنص على القضاء على فئة كاملة من الأسلحة، قد أصبحت على وشك أن تدخل حيز النفاذ بقيام دولة موقعة واحدة متبقية بإيداع صك تصديقها لبلوغ العدد المطلوب. ولكن عند هذا المنعطف الحرج أعربت بلدان كثيرة عن قلقها أن البلدين الممتلكين لمقدار أكبر من الأسلحة لم يصدقا بعد على الاتفاقية مما أدى الى تأخيرات قد يكون لها أثر سلبي على فعالية الاتفاقية. إن الاتفاقية بوصفها اتفاقا رئيسيا من اتفاقات نزع السلاح ينبغي أن تضم جميع الدول الحائزة - المعلنة وغير المعلنة على السواء - إذا أريد لها تحقيق أهدافها المعلن عنها. غير أن مما يبعث على الأسف أن بعض البلدان لا تزال ترفض الانضمام الى مبادرة المجتمع الدولي للقضاء على هذه الأسلحة الرهيبة، مشككة في فعالية الاتفاقية بوصفها إحدى معاهدات نزع السلاح. لذلك تؤيد حكومتي الرأي القائل إنه يتعين على جميع الدول الموقعة أن تزيد الضغط الدولي على تلك البلدان التي لم تنضم الى اتفاقية الأسلحة الكيميائية لكي تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن ليتسنى البدء في تطبيق الاتفاقية بوصفها نظاما عالميا حقا لنزع السلاح.

واسمحوا لي أن أبدي ملاحظات موجزة عن اجتماعات الفريق المخصص التابع للدول الأطراف في معاهدة اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية وتدمير تلك الأسلحة، التي ما برحت تعقد في جنيف منذ عام ١٩٩٥. وفي الاجتماع الخاص الذي عقد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ عرضت بوضوح أهداف طموحة من أجل اعتماد نظام للتنفيذ والتحقق لتعزيز الاتفاقية في المؤتمر الاستعراضي الرابع الذي سيعقد الشهر المقبل. وفي هذا الصدد يسرني أن أذكر أن المداولات في الفريق المخصص قد مكنت الدول الأعضاء من تعريف الشواغل والاهتمامات المحددة لكل دولة مشاركة. وفي حين أن هذا يشكل نقطة انطلاق هامة من الناحية الأساسية، فإن عدم إحراز التقدم الكبير يبين أنه لا يزال يتعين على الفريق المخصص القيام بالكثير من العمل لتحقيق هدفه المعلن ويأمل وفدي أن تسفر الجهود المكثفة والاشتراك النشط للدول الأعضاء في اجتماعات العام المقبل عن إبرام صك ملزم قانونا لتعزيز الاتفاقية في أقر وقت ممكن.

ولا تأتي التهديدات للسلم والأمن الدوليين فقط من أسلحة الدمار الشامل، ولكن تأتي أيضا من الإفراط في تكديس الأسلحة التقليدية مما يتجاوز مستوى يعتبر مشروعا لغرض الدفاع عن النفس. وفي هذا الصدد، يلاحظ وفدي مع الارتياح أن هيئة نزع السلاح قد انتهت بنجاح في شهر أيار/مايو من هذا العام من وضع مبادئ توجيهية لنقل الأسلحة على الصعيد الدولي. وإننا مقتنعون أن تلك المبادئ التوجيهية، التي هي مدونة السلوك الأولى في هذا الميدان، ستمهد الطريق أمام تحسين الشفافية في عمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي والقضاء على عمليات نقل الأسلحة بصورة غير مشروعة.

وينتهز وفدي هذه الفرصة ليؤكد من جديد أهمية تقديم تقارير سنوية الى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، وهي عملية تسهم في تعزيز الشفافية في التسلح. وبالنظر الى أن المشاركة العالمية في السجل حيوية لنجاحه، يحث وفدي جميع الدول على المشاركة في السجل في أقرب وقت ممكن.

وتشاطر حكومتي القلق المتزايد من جانب المجتمع الدولي إزاء آفة الألغام البرية المضادة للأفراد. وهناك ما يزيد على ١٠٠ مليون لغم بري مضاد للأفراد منثورة في جميع أنحاء العالم لا تسبب فحسب معاناة كبيرة واصابات كثيرة، هم من بين المدنيين الأبرياء أساسا، ولكنها تشكل أيضا عقبة كأداء تعترض طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعمير المنطقة المتضررة.

لقد شاركت حكومتي في الجهد الدولي للتقليل الى أدنى حد من الآثار الإنسانية المأساوية للألغام البرية المضادة للأفراد ولاحتوائها. وفي هذا السياق، أعلنت حكومتي وقفا مؤقتا مدته سنة واحدة لتصدير الألغام البرية المضادة للأفراد في أيلول/سبتمبر من السنة الماضية وقررت تمديده الى سنة أخرى. وعلاوة على ذلك، ننظر الآن على نحو ايجابي في الانضمام الى اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، بما في ذلك البروتوكول الثاني المعدل، بسبب مزاياها الإنسانية.

وبينما نسلم بضرورة وجود اتفاق دولي لحظر جميع الألغام البرية المضادة للأفراد تخلق حالة الأمن الفريدة على شبه الجزيرة الكورية ظروفا استثنائية. وفي هذا المقام، يرى وفدي أن الحالة الاستثنائية يجب التصدي لها تصديا كاملا حتى تصبح البدائل متاحة أو حتى يكون خطر العدوان قد أزيل إزالة كاملة.

وأود الآن أن أنتقل الى الجهود التي تبذل لتحقيق نزع السلاح على الصعيد الإقليمي. وعلى أي نهج إقليمي لتحديد الأسلحة ونزع السلاح أن ينظر في الظروف والخصائص المميزة للمنطقة. ومع ذلك فإن ما يهمل هو أن الجهود الإقليمية يمكن أن تعزز تنفيذ نظم تحديد الأسلحة ونزع السلاح العالمية.

وفي هذا السياق، من الجدير بالذكر أن بيان رئيس المحفل الإقليمي الثالث لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا قد شجع بلدان المحفل على العمل معا ضمن الأمم المتحدة لتشجيع مشاركة عالمية أكبر في سجل الأمم المتحدة ولتقديم الدعم النشيط للاتفاقات القانونية المعترف بها دوليا لتحديد الأسلحة ونزع السلاح على الصعيد العالمي، وبالتحديد معاهدة عدم الانتشار، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البكترويولوجية، واتفاقية الأسلحة التقليدية المعينة ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ويسهم المحفل الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا وهو الترتيب المتعدد الأطراف على نطاق المنطقة الوحيد، المتصل بحوار الأمن على الصعيد الحكومي في منطقة آسيا - المحيط الهادئ، في تعزيز الشفافية والثقة المتبادلة في المنطقة ككل، مما هو ضروري لتحديد الأسلحة ونزع السلاح الإقليميين والعالميين.

وفي هذا الصدد أذكر الوفود بأنه في عام ١٩٩٤ اقترحت جمهورية كوريا بدء حوار للأمن في شمال شرقي آسيا، كان يستهدف خفض التوتر وتحسين بيئة الأمن في شمال شرقي آسيا من خلال تدابير بناء الثقة فيما بين البلدان الستة المعنية. ورغم أن حوار الأمن لشمال شرقي آسيا لم يبدأ حتى الآن، فقد بُدئ في سنة ١٩٩٣ باجتماع للمسار الثاني، أي حوار التعاون في شمال شرقي آسيا. وقد كان كبار الدبلوماسيين والمسؤولون الأمنيون والأكاديميون من جمهورية كوريا والولايات المتحدة واليابان والصين وروسيا يحضرون اجتماعاته السنوية لمناقشة شواغل الأمن المشتركة في المنطقة. ويجب أن تبذل البلدان المعنية جهودا متضافرة لتشجيع مشاركة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في اجتماعات المسار الثاني، ولتطويره، في نهاية المطاف، الى اجتماع على المستوى الحكومي، أي حوار الأمن لشمال شرقي آسيا.

ونحن نرى أن مركز الأمم المتحدة الإقليمي لشؤون السلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، في كاتماندو، قد اتضح أنه مكان مفيد لتعزيز جهود نزع السلاح الإقليمي. وتأمل حكومتي أملا قويا، بوصفها مشاركا نشيطا في عملية كاتماندو وأحد المانحين للمركز،

في أن يسهم المركز في تعزيز حوار الأمن على الصعيد الإقليمي من خلال أنشطته المتواصلة.

وتوفر لنا البيئة الجديدة في العلاقات الدولية إمكانية القيام بخطوات واسعة في مجال نزع السلاح والأمن الدولي. ولإعداد أنفسنا على الوجه الأمثل للارتفاع الى مستوى التحديات وللاستفادة من الفرص الجديدة يجب أن يتوفر لدينا منظور جديد وأن نصوغ مفاهيم ونهجا خلاقة في وجه المسائل الجديدة الناشئة. إن نزع السلاح بصفة خاصة مجال حيوي يتطلب تبصرا جديدا من جانب المجتمع الدولي ونهجا قوية لتناول كل من المسائل القديمة والجديدة على حد سواء، مثل الألغام البرية ونزع السلاح الجزئي.

وبالتقدم التاريخي المحرز هذه السنة وبإبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، في أعقاب التمديد الى أجل غير مسمى في السنة الماضية لمعاهدة عدم الانتشار يتزايد الزخم صوب عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. وبينما قد تغلبنا على ما قد يكون أحد أعظم التحديات المروعة التي تواجهنا على طريق نزع السلاح النووي، يضطرنا حجم وأهمية المهام الماثلة أمامنا في دورة هذه السنة للجنة الأولى الى مزيد من البناء على نجاحنا وأن نتحرك بحزم أكبر الى مستوى جديد في سعينا الدائم الى نزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية فعالة. وإنني واثق من أنه بالتفكير الايجابي وبروح من التعاون، يمكن أن تتغلب اللجنة الأولى على هذه التحديات، قديمها وجديدها، لصالح السلم والأمن للإنسانية جمعاء.

وقبل أن أختتم بياني، يود وفدي أيضا أن ينضم الى الوفود السابقة في الإعراب لكم، سيدي الرئيس، عن التهانئ الحارة على توليكم قيادة هذه اللجنة المهيبة.

السيد سليد (ساموا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، يود وفدي أن يقدم اليكم والى أعضاء مكتب لجنتنا الآخرين تهانئنا وتأكيد دعمنا لكم.

لقد وقع حتى اليوم، ١٢٦ بلدا، بما فيها جميع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية المعلنة، على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهي معاهدة نعترف جميعا بأنها قد طرحت مباشرة على الجمعية العامة بمبادرة من استراليا. وصدقت دولة واحدة، فيجي - ونحن نفخر بالاعتراف بالإجراء الذي قامت به دولة أخرى من جنوب المحيط الهادئ - على المعاهدة. وهذا التقدم جدير بالملاحظة، بالنظر الى أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية قد اعتمدت قبل شهر واحد تقريبا أنها من دواعي الارتياح الكبير لدى وفدي.

ولقد كان واضحا تماما، من التصويت بالأغلبية الساحقة في الجمعية العامة، تأييدا لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن توافق الآراء السياسي الكبير يؤيد إنهاء التجارب على الأسلحة النووية بصفة دائمة. وتعرب الدول الأعضاء بإبداء تصميمها على تأييد المعاهدة، عن التزامها بمزيد من التحرك الى الأمام وباستهداف تحقيق نتائج ملموسة في عملية نزع السلاح وعن تصميمها على ذلك.

ومن منظور بلدي، هذه حالة نرحب بها أشد الترحيب حقا - حالة مبشرة بالخير. فقد كنا نسعى جميعا على مدى أربعة عقود وبإصرار أكبر في السنوات الأخيرة، الى وقف وحظر التجارب النووية. ولهذا يكون اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بمثابة إنجاز هام جدا بالنسبة الى العمل المتضافر من جانب المجتمع الدولي. وبالنسبة لنا نحن في المحيط الهادئ الذين قد خبرنا، فترة طويلة، كابوس التجارب النووية، تحمل المعاهدة في طياتها الوعد المبشر بمجيء مستقبل مفعم بالأمل.

وهناك ما يدعو إلى الشعور بالأمل، لأننا نرى في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التزامات ملموسة من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية على السواء بتحقيق الهدف النهائي المتمثل في القضاء الكامل على هذه الأسلحة. وترتيبات التحقق الشامل المنصوص عليها في المعاهدة سترفع الى حد كبير مستوى التعاون الدولي في الميدان النووي. علاوة على ذلك، فإن المعاهدة هي عنصر مركزي للقرار الذي اتخذناه العام الماضي بتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى، ولا سيما المقرر ٢ المتعلق بالمبادئ والأهداف لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. وتذكر هذا الأمر سيكون

حاسما في نجاح عملية الاستعراض المعززة لمعاهدة عدم الانتشار وذلك عندما ننتقل الى استعراضها في العام المقبل. وتمثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية طبعا تدبيرا من مجموعة التدابير التي يجب أن نتخذها جميعا. وأوجه قصورها معترف بها. بيد أن المعاهدة خطوة ذات أهمية قصوى وإمكانية حاسمة. والتصويت الإجماعي بالموافقة عليها في الجمعية العامة، والمعر الآن بالتوقيعات والمصادقة اللتين أشرت إليهما، يبعث برسالة سياسية قوية.

وثمة تأييد واسع النطاق من حكومات ومواطنين على السواء للموقف المتمثل في أن التجارب النووية ينبغي عدم إجرائها مرة أخرى أبدا في أي مكان من العالم. وتشارك ساموا في الدعوة الموجهة إلى جميع الدول لإعطاء أبلغ الاعتبار لإدخال المعاهدة حيز النفاذ. وفي غضون ذلك، نتوقع، باعتبارنا موقعين على المعاهدة، من جميع الدول أن تلتزم، سواء دخلت المعاهدة حيز النفاذ أو لم تدخل، بأن تؤيد غرض المعاهدة فضلا عن روحها، وبألا تعمل بطريقة من المحتمل أن تقوض المعاهدة. ونود أن نعتقد أن جميع الموقعين على المعاهدة سيعملون بحسن نية في التأييد الكامل للمعاهدة.

وتعتقد ساموا أنه تلقى مسؤولية رئيسية على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية عن الوفاء بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وهدفيها التوأمين المتمثلين في نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. ولا نزال نتطلع إلى هذه الدول لإجراء مزيد من المفاوضات فيما بينها وفي محافل دولية بغية تعميق التزاماتها عن طريق زيادة تخفيض ترساناتها من الأسلحة النووية واعتمادها عليها من أجل أمنها.

وليست معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية سوى مسار واحد من المسارات التي نسلكها. وثمة ما هو أكثر من ذلك بكثير يستدعي جهدنا واهتمامنا المشتركين في سعينا إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ويؤمن بلدي إيمانا كبيرا بأهمية المناطق الخالية من الأسلحة النووية والدور الحيوي الذي تضطلع به في عملية نزع السلاح. ونلاحظ مع الارتياح التقيد الاقليمي الكامل تقريبا بمعاهدة تلاتيلولكو وإنشاء منطقتين خاليتين من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا وأفريقيا، مع التوقيع على معاهدتي بانكوك وبيليندابا على التوالي.

ولقد تم إحراز تقدم أيضا في منطقتنا، لدى الانضمام الذي حصل مؤخرا لطرفين إقليميين إلى معاهدة راروتونغا وتوقيع فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية على بروتوكولات المعاهدة التي أنشأت المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ. إن جميع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية أطراف الآن في معاهدة راروتونغا.

ومثلما قال متكلمون آخرون في اللجنة، فإن التوقيع على معاهدتي بانكوك وبيليندابا، لدى النظر إليهما مع معاهدتي تلاتيلولكو وراروتونغا ومعاهدة أنتاركتيكا، يعني أن نصف الكرة الأرضية الجنوبي بأسره هو الآن خال من تطوير الأسلحة النووية أو إجراء تجارب عليها أو نشرها أو تخزينها أو نقلها أو استعمالها. لهذا السبب يؤيد بلدي تأييدا كاملا المبادرة التي اتخذتها البرازيل والرامية إلى تطوير العلاقات وتعزيز التعاون فيما بين المناطق الخالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الأرضية الجنوبي. ونعرف من التجربة التي استخلصناها من اجتماع عقدته الدول الأطراف في معاهدتي تلاتيلولكو وراروتونغا في نيويورك السنة الماضية الفائدة الكبيرة من هذه العلاقات، ونعتقد أنه بالإمكان تطوير آليات للتعاون فيما بين جميع مناطق المعاهدة تكون اكثر فائدة واتساما بالصبغة الرسمية.

واليوم، فإن المجتمع الدولي متحد الآن ربما أكثر من أي وقت آخر، في تسليمه بهدف أساسي هو القضاء الكامل على جميع الأسلحة النووية. وساموا ملتزمة التزاما عميقا بهذا الهدف، ونحن، إلى جانب الأعضاء في الأمم المتحدة وأعضاء المجتمع المدني، سنواصل العمل من أجل تحقيقه.

وفي هذا الصدد، مما يشجع حكومتي تشجيعا كبيرا الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية بشأن مسألة مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها. ولقد حكمت المحكمة أنه لا يمكن أن يوجد شك في أن القانون والمبادئ الإنسانية تنطبق على الأسلحة النووية. وهذه مبادئ منصوص عليها في اتفاقيتي لاهاي وجنيف وتشكل ما تعتبره المحكمة

"مبادئ لا يجوز انتهاكها من مبادئ القانون الدولي". (محكمة العدل الدولية، القائمة العامة رقم ٩٥، الفقرة ٧٩)

ومما يتصف بأهمية خاصة اعتراف المحكمة باستمرار وجود شرط مارتينز وقابلية تطبيقه، وهو الشرط الذي يؤكد أن مبادئ وأنظمة القانون الإنساني تنطبق على الأسلحة النووية.

ونسترعي الانتباه أيضا إلى قبول المحكمة بالاعتراف الكامل بالمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتقديرها له، وبالالتزام بإجراء مفاوضات بحسن نية تتعلق بنزع السلاح النووي. ومثلما قالت المحكمة، فإن الالتزام ليس مجرد التزام سلوك، بل يرمي إلى

"... تحقيق نتيجة محددة - نزع السلاح النووي بكل جوانبه - وذلك باعتماد نهج سلوك معين، أي متابعة المفاوضات بشأن المسألة بحن نية". (المرجع نفسه، الفقرة ٩٩)

وهذا الهدف تصفه المحكمة باعتباره

"بالغ الأهمية للمجتمع الدولي بأسره". (المرجع نفسه الفقرة ١٠٣)

ونحن نوافق على ذلك بمنتهى الاحترام.

وإن ما توصلت إليه المحكمة من هذه النتائج والاستنتاجات تتصف بأكبر قدر من الأهمية والقدرة على الاقناع. فهي توفر منظورا جديدا، وفي رأينا، صحيحا للالتزام بنزع السلاح.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل هنغاريا كي يدلي ببيان بوصفه رئيسا للفريق المخصص للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

السيد توث (هنغاريا) رئيس الفريق المخصص للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم للمنصب الهام، ألا وهو منصب رئاسة هذه اللجنة.

إن المؤتمر الخاص للدول الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية والتكسينية السمية) وتدمير تلك الأسلحة، ١٩٩٤، قد وافق على إنشاء لجنة مخصصة مفتوحة الباب أمام جميع الدول الأطراف للنظر في اتخاذ تدابير مناسبة، بما في ذلك تدابير تحقق ممكنة، ولوضع مشاريع مقترحات لتعزيز الاتفاقية. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، عقد الفريق المخصص دورته الخامسة، وفي ضوء المؤتمر الاستعراضي الرابع المقبل للأطراف في الاتفاقية، قرر إبلاغ المؤتمر الاستعراضي بالتقدم الذي أحرزه وفاء بالمهمة الموكولة إليه. وبوصفي رئيسا للفريق المخصص، أود أن أبرز بعض النقاط الرئيسية الواردة في التقرير.

إن الفريق المخصص، في سياق الدورات الموضوعية الأربع التي عقدها منذ إنشائه، لا يزال ينظر في اتخاذ تدابير مناسبة، بما في ذلك تدابير ممكنة للتحقق، بغية تعزيز الاتفاقية، يتعين تضمينها على النحو المناسب في صك ملزم قانونيا يقدم الى الدول الأطراف للنظر فيه. وفي هذا السياق، يقوم الفريق المخصص، في جملة أمور، بالنظر في تعريفات للمصطلحات والمعايير الموضوعية، من قبيل قائمة بالعوامل البكتريولوجية والسموم وكميات حد العتبة، فضلا عن العتاد وأنواع الأنشطة التي تكون ذات صلة بتدابير معينة ترمي إلى تعزيز الاتفاقية، والقيام، على النحو المناسب بدمج تدابير بناء الثقة والشفافية في النظام، وهي التدابير الموجودة والمعززة تعزيزا إضافيا.

وينظر الفريق المخصص أيضا في مجموعة من التدابير الرامية إلى تعزيز الامتثال للاتفاقية، بما في ذلك، كما يقتضي الأمر، تدابير محددة ومدروسة ومقيمة في تقرير فريق الخبراء الحكوميين المخصص لتحديد دراسة تدابير التحقق الممكنة من وجهة نظر علمية وتقنية. وينبغي أن تنطبق هذه التدابير على جميع المرافق والأنشطة ذات الصلة، وأن يعتمد عليها، وتكون مجدية من حيث التكلفة وغير تمييزية وغير متطفلة قدر الإمكان ومتسقة مع التنفيذ الفعال للنظام، وينبغي ألا تفضي إلى

إساءة استعمالها. وهو ينظر أيضا في تدابير محددة ترمي إلى كفالة التنفيذ الفعال والكامل للمادة العاشرة التي تتجنب كذلك أية قيود لا تتماشى مع الالتزامات المتعهد بها وفقا للاتفاقية، علما بأن أحكام الاتفاقية ينبغي عدم استعمالها لفرض قيود و/أو حدود على نقل تكنولوجيا ومعلومات ومعدات ومواد علمية لأغراض تتفق مع أهداف وأحكام الاتفاقية.

وعلى أساس ولاية الفريق المخصص، ينبغي صياغة وتنفيذ تدابير بطريقة تهدف إلى حماية المعلومات الحساسة المتعلقة بالملكية التجارية وتلبية الاحتياجات الأمنية الوطنية المشروعة، وإلى تجنب أي أثر سلبي على البحث العلمي والتعاون الدولي والتنمية الصناعية. ووفقا للولاية يتضمن النظام، في جملة أمور، تدابير تحقق ممكنة فضلا عن إجراءات وآليات متفق عليها للتنفيذ الفعال وتدابير للتحقيق في الإساءات المزعومة.

وحيثما يكون ذلك مناسبا، فإن نظر الفريق المخصص في هذه المسائل يرمي إلى الاستفادة من مجموعة كبيرة من الأعمال التقنية المتصلة بتعزيز نظام اتفاقية الأسلحة البيولوجية وهي الأعمال التي اضطلع بها الفريق المخصص للخبراء التقنيين في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣.

وأحرز الفريق المخصص تقدما ملموسا نحو الوفاء بالولاية التي أناطها به المؤتمر الخاص، بطرق منها تحديد إطار أولي وإعداد عناصر أساسية ممكنة لصك ملزم قانونا لتعزيز الاتفاقية. وقد أورد أصدقاء الرئيس نتائج المناقشات في ورقات مرفقة بتقرير الفريق المخصص. وهذه الورقات لا تمس بمواقف الوفود بشأن المسائل قيد النظر في الفريق المخصص ولا تتضمن الاتفاق على نطاق الورقات أو مضمونها.

والملخصات بشأن تدابير الامتثال تبين سلسلة المناقشات التي جرت في الفريق المخصص، وتشمل الإعلانات والتحقيقات لمعالجة الشواغل المتعلقة بعدم الامتثال بما في ذلك التفتيش على المرافق والتفتيشات الموقعية وكذلك زيارات أخرى. وبالطبع فإن كل عناصر الملخصات تتطلب مزيدا من النظر.

وبشأن مسألة تعريف المصطلحات والمعايير الموضوعية، حُدد عدد من المصطلحات المطلوب تعريفها. ونوقشت معايير وقوائم ممكنة بمولدات الأمراض البشرية والحيوانية والنباتية. وقد أجرى الفريق مناقشات أولية بشأن قائمة المعدات الأساسية وبشأن الدور الممكن لكميات العتبة بالنسبة لتدابير محددة ترمي إلى تعزيز الاتفاقية.

وفي مجال تدابير بناء الثقة والشفافية ومراقبة المنشورات والتشريعات والبيانات عن عمليات النقل وطلبات النقل وعن الإنتاج وتقاسم المعلومات، نوقشت مسألة تبادل الزيارات وزيارات بناء الثقة باعتبارها تدابير طوعية غير إلزامية محتملة يمكن إدراجها، حسب الاقتضاء، في صك ملزم قانونا. ونظر الفريق أيضا في العناصر الممكنة لإجراء مناقشات منظمة بشأن التعاون العلمي والتقني بمقتضى المادة العاشرة من اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

وعلى الرغم من التقدم الذي أوجزته لم يتمكن الفريق المخصص من إنجاز عمله أو تقديم تقريره، الذي يتضمن مشروعا لصك ملزم قانونا في المستقبل يقدم للدول الأطراف للنظر فيه في المؤتمر الاستعراضي الرابع. وفي هذا الصدد، من الملاحظ أن الفترة التراكمية المخصصة للمفاوضات الموضوعية في الفريق المخصص كانت ثمانية أسابيع. ومن أجل وفاء الفريق بولايته قرر أن يكثف أعماله بغية إنجازها في أبكر وقت ممكن قبل بدء المؤتمر الاستعراضي الخامس وتقديم تقريره، الذي سيُعتمد بتوافق الآراء والذي ستنظر فيه الدول الأطراف في مؤتمر خاص.

وسيعتمد الفريق المخصص في أعماله المستقبلة على المواد الواردة في ورقات أصدقاء الرئيس والمرفقة بتقريره الأخير فضلا عن تقارير الدورات السابقة.

ومن أجل تكثيف الفريق المخصص لأعماله، قرر أن يعقد ثلاث دورات مدة كل منها ثلاثة أسابيع أثناء الشهور الـ ١٢ القادمة. وأشجع الدول الأطراف التي لم تنضم بعد إلى المفاوضات على القيام بذلك في ضوء تكثيفها المتوقع وأدعوها الى القيام بذلك. وأود أن أعرب عن الأمل في أن يتسم التقدم الإضافي للفريق المخصص،

وفاء بولايته، بنفس القدر من التعاون البناء الذي تبدى حتى الآن.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند لهذا اليوم.

أعطي الكلمة لممثل جنوب أفريقيا للإدلاء ببيان.

السيد غوسين (جنوب أفريقيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أعلِم اللجنة ببيان بشأن مواقف مشتركة تم التوصل إليها بين جنوب أفريقيا والسويد بشأن نزع السلاح بعد محادثات وزارية في كيب تاون، اليوم ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. والبيان، الذي يقوم على أساس التزام جنوب أفريقيا والسويد بتحقيق عالم خالٍ من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها وبمعالجة مسألة انتشار الأسلحة التقليدية، شمل، في جملة أمور، المسائل التالية. لقد رحب باعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وبالتوقيع عليها، وأشار الى إيماننا المشترك بأنه يلزم اتخاذ مزيد من الخطوات في البرنامج لتقريب العالم من الهدف النهائي المتمثل في القضاء على الأسلحة النووية. وأكد على أهمية البدء المبكر للمفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن اتفاقية تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة النووية المتفجرة.

وأشار البيان إلى الأهمية الكبيرة التي نعلقها على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عملية الاستعراض المعززة. وأكد على أهمية المناطق الخالية من الأسلحة النووية، ورحب بالتوقيع على معاهدة بليندابا بشأن منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا. ورحب بالسريان الوشيك لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، وأعلن عن تأييدنا للعمل لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وقد أعربنا عن قلقنا إزاء زعزعة الاستقرار التي يحدثها تكديس الأسلحة التقليدية، والتزامنا بالعمل معا لكفالة أن تحظى هذه المسألة الهامة بالاهتمام والأولوية اللازمين في مختلف محافل نزع السلاح.

وأعلن البيان أننا نعلق أقصى الأهمية على الحظر الشامل لكل الألغام البرية المضادة للأفراد. وأخيرا أعلن عن التزامنا بتعزيز التعاون الدولي والقدرات الوطنية من أجل إزالة الألغام. ونعتزم تعميم النص الكامل للبيان على أعضاء اللجنة في وقت لاحق.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): والآن أعطي الكلمة للممثلين الراغبين في الكلام ممارسة لحق الرد.

السيد كيم شانغ غوك (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أمارس حقي في الرد على بيان ممثل كوريا الجنوبية. ومرة أخرى أعلن أن سلطات كوريا الجنوبية ليست مؤهلة للتكلم عن المسائل النووية في شبه الجزيرة الكورية. إن سلطات كوريا الجنوبية خائنة للأمة جلبت الأسلحة النووية من الولايات المتحدة وأدخلتها إلى أراضي أمتنا. وقد أدهش وفدي جهل ممثل كوريا الجنوبية بالمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية، وربما كان يتظاهر بالجهل.

إن الإطار المتفق عليه بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة ينص بوضوح على المرحلة التي يتعين علينا أن نفي فيها بالتزامات معينة وفقا للاتفاق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولكن الإطار المتفق عليه لم ينفَّذ بعد. بيد أننا نتعاون بحماس ونشاط مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفقا للاتفاق. والواقع أننا نعمل أكثر من اللازم في هذا الصدد.

ولعل ممثل كوريا الجنوبية يجهل الإطار المتفق عليه لأن كوريا الجنوبية غير مؤهلة للمشاركة في المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية. وكان من الأجدر بممثل كوريا الجنوبية أن يثقف نفسه فيما يتعلق بالإطار المتفق عليه.

أما فيما يتعلق بالإعلان المشترك بين الشمال والجنوب بشأن جعل شبه الجزيرة الكورية خالية من الأسلحة النووية، فإننا وجدنا أن تسوية المسألة النووية بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة شرط مسبق، لأن كوريا الجنوبية - المستعمرة - لا يحق لها إبداء الرأي في مسألة الأسلحة النووية للدولة المتسلطة، الولايات المتحدة. وعندما تسوى المسألة النووية بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة، فإن الإعلان المشترك بين الشمال والجنوب بشأن جعل شبه الجزيرة الكورية خالية من الأسلحة النووية سينفذ بصورة آلية وبسلاسة.

السيد بايك (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بدلا من أن أرد نقطة تلو أخرى على تعليقات ممثل كوريا الشمالية، اسمحوا لي أن أعيد الأمور الى نصابها بأن أشرح مرة أخرى موقفنا تجاه عدم امتثال كوريا الشمالية لاتفاق الضمانات الذي أبرمته بمحض إرادتها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

مرة أخرى استخدمت كوريا الشمالية الإطار المتفق عليه الموقع في جنيف كذريعة لعدم الامتثال لاتفاق الضمانات بمقتضى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وذريعتها سخيفة وغير مقبولة من جانب جميع الدول الموقعة على معاهدة عدم الانتشار. فالإطار المتفق عليه ترتيب ثنائي موقع مع الولايات المتحدة، على غرار الإعلان المشترك بين الجنوب والشمال بشأن جعل شبه الجزيرة الكورية خالية من الأسلحة النووية الموقع بين الكوريتين. وتقع على كوريا الشمالية، بالطبع، التزامات قانونية ثنائية باحترام كلا الاتفاقين. ولا شك لدينا في أن هذين الاتفاقين الثنائيين يمثلان، في حال تنفيذهما الكامل، ملحقا هاما بنظام عدم الانتشار العالمي، يمكن أن يسهم في الحل النهائي للمسألة النووية لكوريا الشمالية.

ولا بد من الإشارة الى أننا نعالج هنا مسألة كوريا الشمالية في السياق المتعدد الأطراف، فيما يتعلق بالالتزام المتعدد الأطراف لكوريا الشمالية تجاه جميع الأطراف في معاهدة عدم الانتشار بالامتثال لاتفاق الضمانات. وحفاظا على مصداقية وسلامة نظام عدم الانتشار النووي ونظام الضمانات للوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإن من واجب الأمم المتحدة، بوصفها منظمة ذات مسؤوليات واختصاصات عالمية، أن تسترعي الانتباه الى الحالة الوحيدة في العالم، حالة استمرار عدم الامتثال لالتزام الضمانات.

إننا نكرر ذكر موقفنا بإنه لا يمكن للاتفاقات الثنائية أن تحل محل الالتزامات المتعددة الأطراف الواقعة على كوريا الشمالية تجاه جميع الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أو أن تلغيها أو أن تنتقص منها. هذا هو السياق الذي حثثنا فيه كوريا الشمالية مرارا وتكرارا على الامتثال الكامل والفوري لالتزامات الضمانات بمقتضى معاهدة عدم الانتشار، بالإضافة الى الامتثال للإطار المتفق عليه والإعلان المشترك بين الجنوب والشمال بشأن جعل شبه الجزيرة الكورية خالية من الأسلحة النووية.

السيد كيم تشانغ جوك (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مرة أخرى كشف ممثل كوريا الجنوبية عن جهله. فقد أعرب مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية عن ترحيبهما الحار بالإطار المتفق عليه بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة. والإطار المتفق عليه ينص بجلاء على ما يتعين علينا أن نفعله وفقا لاتفاق الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومرة أخرى، أود أن أنصح سلطات كوريا الجنوبية بالامتناع عن محاولة إقحام نفسها في المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية، وهي المسألة التي نحاول حلها مع الولايات المتحدة.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٠